



32101 022108094

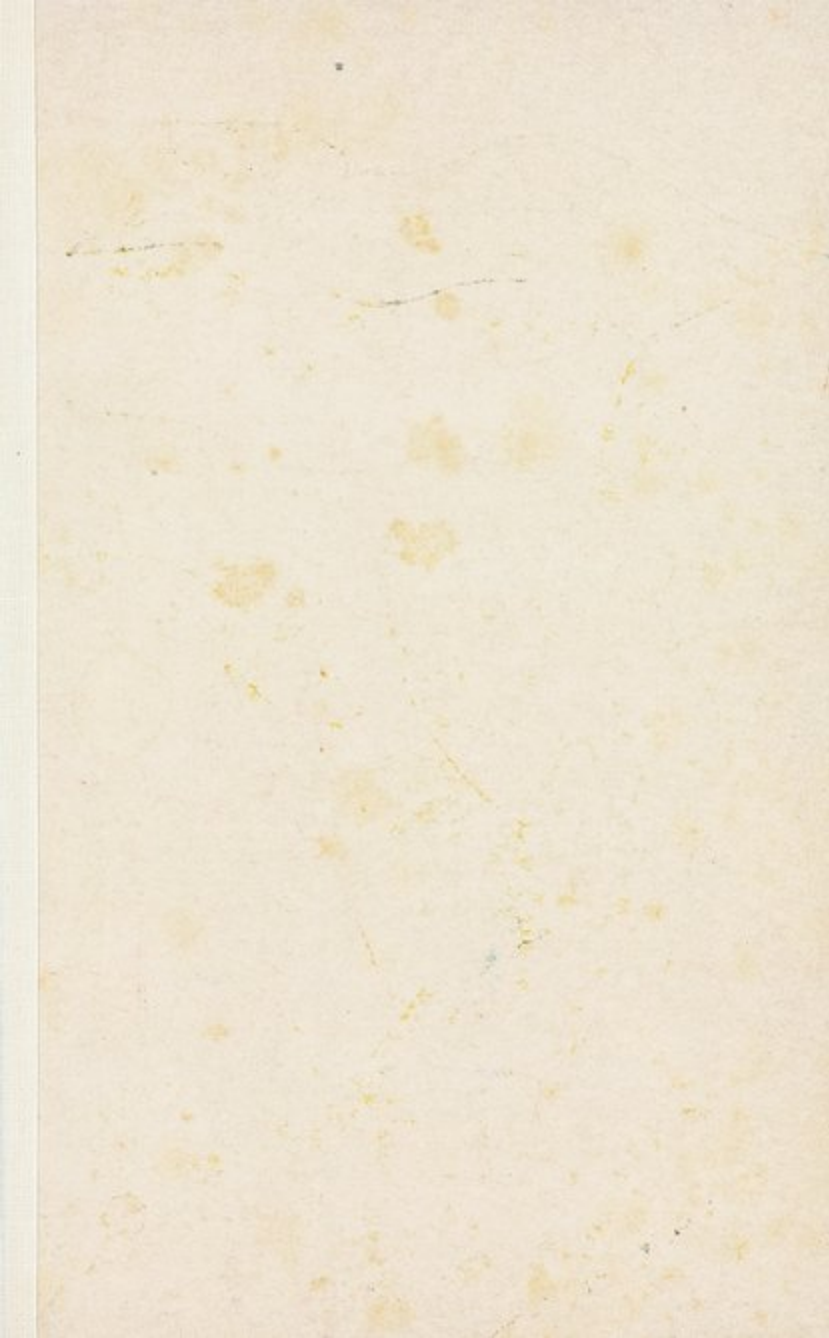
PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

JUN 15 2003

مَشُورَاتُ إِفْرَعِ اِسْتَقَايِ الْعَسَاوِي





al-^c_{III} Tr āg

منشورات الفرع الثقافي العسكري

العراق الشائر



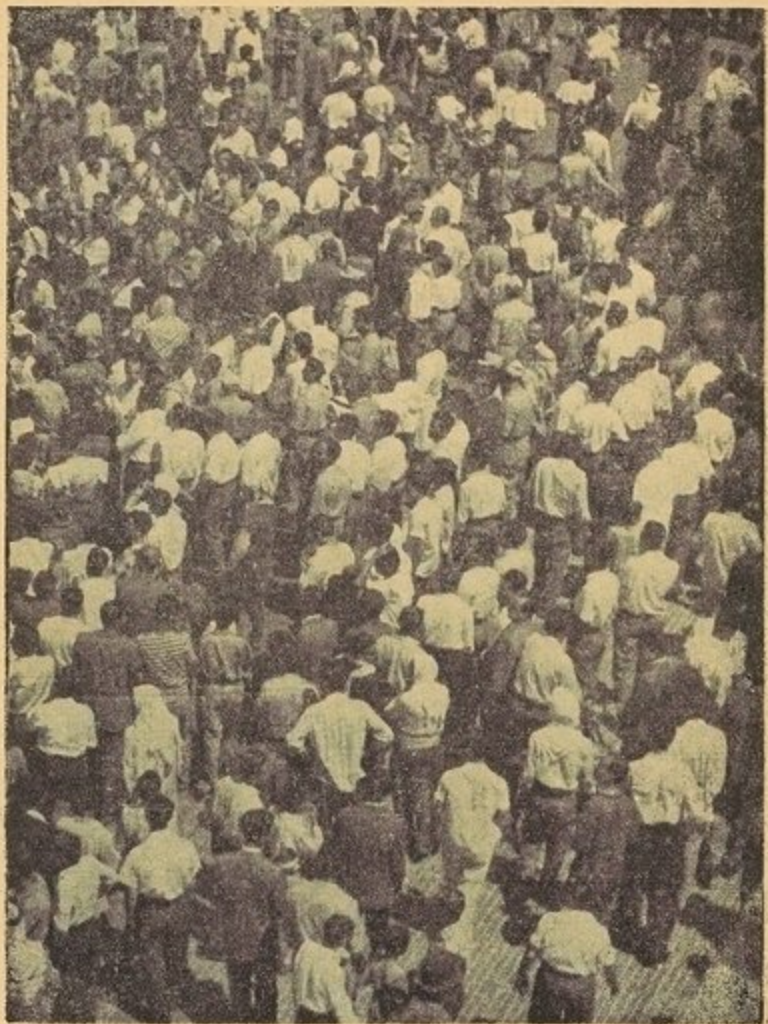
مطبعة الحكومة بدمشق



32101 022108094

خارطة الجمهورية العراقية





في بغداد : النصر الاكبر والفرحة الكبرى

١

العراق

الأرض والسكان

تقوم الجمهورية العراقية الفتية على أرض واسعة خصيبة تزيد مساحتها على (٤٤٤.٠٠٠ كم ٢) وتنحصر بين جبال طوروس في الشمال ، وكردستان وزغروس في الشمال الشرقي والشرق ، والخليج العربي في الجنوب ، وبادية الشام والجزيرة في الغرب والجنوب الغربي . وهي تتألف من جزء ضئيل من الجبال في الشمال والشرق ودلتا واسعة جدا من السهول الطموية التي يخترقها نهران خيّران عظيمان هما دجلة والفرات ، ومن منطقة أخرى من السهوب والبادي في الغرب .

والعراق من حيث اوصافه الطبيعية بسيط التركيب جدا فهو ينقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية :
السهول والاراضي المرتفعة والجبال

كما ان احوال البلاد الطبيعية ومناخ العراق تساعد على

قسمته من الوجهة الزراعية الى منطقتين هامتين : اولاهما المنطقة الشمالية ، وتسمى المنطقة المطرية اذ تعتمد الزراعة فيها بصورة أساسية على المطر ، وثانيهما المنطقة الجنوبية وتسمى المنطقة الاروائية اذ تعتمد الزراعة فيها على الري بالقنوات التي تأخذ ماءها من الانهار . وعلى هذا نجد أن أوصاف العراق الطبيعية ومناخها عوامل هامة أثرت الى حد بعيد في حياة السكان وطرق معيشتهم ، وما تزال تؤثر حتى يومنا هذا . يضاف الى ماتقدم أن العراق يعتبر خزاناً عالمياً كبيراً لمختلف المعادن الثمينة ذات الأثر في صناعة العالم ، وعلى رأس هذه الثروات تأتي منابع النفط والكبريت والغازات الطبيعية ، والفحم الحجري وقوى المياه (الفحم الابيض) التي تكون مخزوناً هائلاً للثروات الطبيعية التي لا تحدد . والتي ستجعل العراق في عهده التحرري الجديد في طليعة البلاد العربية تطوراً وتقدماً .

وبما ان الحضارة منذ القديم كانت بنت الارض الخصيبة والماء الغزير . وكان النهران دجلة والفرات شريان الحياة في تلك الاراضي الفسيحة الطيبة ، لذلك كانت أنهار العراق ومياهه مصدر الخير والبركة، ولولاها لكانت أراضيه جزءاً

متمما للبادية التي تتاخمها • ولهذا قيل : ان العراق هبة الرافدين
مثلما مصر هبة النيل •

وهكذا فان تاريخ العراق في أعصره الزاهرة ماهو الا
صورة عن التقدم الذي حققه سكانه نتيجة لاستغلالهم لمياه
الانهار وزراعتهم لاكبر مساحة ممكنة من أراضيهم ، واستثمار
خيراته الواسعة • حتى أن ملوك بابل كانوا يتباهون بما
يقومون به من الاعمال المتعلقة بشؤون الري كشق الجداول
وكري الانهار ، وتقوية السدود ، وبناء الخزانات ، وتشبيد
التناطر ، وفتح الطرق بقدر ما كانوا يفاخرون بفتوحاتهم
واعمالهم الحربية المنطوية على البسالة والاقدام •

وانه ليستحيل علينا أن نقرأ عن ملك أو خليفة أو قائد
عظيم كان له شأن في تاريخ هذه المنطقة الا ونجد له أثرا
باقيا من آثار هذه الاعمال العمرانية العظيمة • ولا أدل على
ذلك من أن شريعة حمورابي وهي أقدم الشرائع المكتوبة على
وجه الارض كانت تحتم في بعض موادها على كل فلاح مهما
كانت سعة أرضه أن يظهر الترعة في مزرعته ، ويحافظ على
سدودها ، وان يقوم بما يلزم من الاصلاحات فيها •



يعيش في العراق اليوم قرابة سبعة ملايين من البشر
أكثرهم الساحقة من العرب (٨٠٪ من السكان) ولم يكن
هذا الطابع العربي الغالب في العراق شيئاً جديداً أو طارئاً .
فالعرب كانوا يقطنون في العراق منذ أقدم عصور التاريخ .
بل كانوا أول جنس معروف استوطن هذه البقعة . . وما

الساميون على اختلاف الاسماء التي يحملونها ، (من القبائل
الأكدية الأولى إلى البابليين والآشوريين فالكلدانيين فالمناذرة
فالتغالبية إلى جحافل المسلمين العرب) بعد ذلك الإجموع
عربية خرجت من الجزيرة في عصور متتالية تحت ضغط الحاجة
وبحثاً عن الكلا . ومن يدرس لغة وعادات وتقاليده هذه
الاقوام يجد الطابع العربي المشترك أبرز ما يميزها .

كان الأكديون أقدم القبائل السامية النازحة إلى العراق،
فقد عاش هؤلاء حوالي الألف الرابع ثم الثالث قبل الميلاد في
منطقة الفرات الأوسط، وكان يعيش إلى الجنوب منهم أقوام
أخرى لا يعرف مصدرها ولا من أين أتت يطلق عليها اسم
السومريين . وقد انشأ هؤلاء في جنوب العراق وعلى شواطئ
الاهوار والمستنقعات مدناً مستقلة تفصل بينها المياه يسودها
النزاع والتطاحن والحروب . غير أن هذا التقسيم لم يدم
طويلاً إذ اغتتم الأكديون فرصة النزاع المستمر بين المدائن

السومرية فاستولوا عليها في عهد السلالة السرجونية الاولى حوالي (٢٥٥٠) قبل الميلاد . فتم بذلك توحيد القسمين ونشأت اول امبراطورية كبيرة في وادي الرافدين امتدت رقعتها من الخليج الى البحر الابيض المتوسط نبغ فيها اباطرة عظام كسرجون الاول الذي فتح اول طريق عالمية للتجارة امتدت من الخليج الى سواحل البحر المتوسط .

والى الشمال من أكد نشأت امبراطورية سامية أخرى هي امبراطورية بابل التي نبغ فيها فاتح آخر اشتهر كأول مقنن للشرائع ومدون لها وهو حمورابي . والى الشمال قليلا قامت امبراطورية سامية ثالثة هي امبراطورية الآشوريين التي شيدت نينوى على شاطئ دجلة واتخذتها عاصمة لها .

وبما أن الآشوريين انصرفوا الى الحرب دون غيرها وأهملوا الزراعة والتجارة فقد عجزوا عن حماية سلطانهم فتحررت بابل من سيطرتهم مرة ثانية، وقامت فيها امبراطورية كلدانية سامية رابعة نبغ في ظلها اباطرة عظام منهم نبوخذ نصر الذي أجهز على دولة الآشوريين في الشمال والعيلاميين في الجنوب ، ودمر عاصمة اليهود (اورشليم) وساق سباياهم الى الأسر في بابل .

ولكن تدخل الكهنة في شؤون الدولة أورثها الضعف
ومكن الفرس من ان يتغلبوا عليها عام ٥٣٩ ق م فتم لهم حكم
العراق الف سنة أخرى كانت مشحونة بالحروب مع البرثيين
واليونان والمكدونيين والرومان الى ان كان عام ٦٣٦ م حيث
تمت هزيمتهم الاخيرة امام موجة الفتح العربي المظفر .

العراق في الجاهلية

ظل العراق طوال العهد الفارسي وفي عهد الساسانيين
ميداناً للتطاحن بين القبائل العربية النازحة اليه باستمرار
والتي تؤلف كثرة السكان الساحقة ، وبين الحكم الفارسي
الدخيل . ورغم ان الحكم الفارسي كان شبه موطد الا أن
القبائل العربية كانت تتقوى وتتضاعف ويندمج بعضها ببعض
بحيث فرضت احترامها على ملوك الفرس فحسبوا حساب
قوتها واثرها . وعلى هذا الاعتبار نشأ حكم ذاتي داخلي
شبه مستقل للقبائل العربية في ظل الحكم الفارسي في العراق .
بل كانت تنشأ للقبائل العربية دول وملوك وعواصم لا يربطها
بملوك الفرس سوى دفع الجزية ، ومن أهم هذه الدول دولة
المناذرة الذين اتخذوا الحيرة عاصمة لهم . ولكن الفرس
كانوا لا يهتمون شأن مراقبة هذه القبائل واثارة الحروب
والمنازعات بين رؤسائها .

الا أن الفرس كانوا يملكون طوال العهد الجاهلي
ثروات العراق الزراعية فيستثمروها علوهم (اقطاعيوهم)
ويستغلون أتعاب فلاحيهها • فلما جاء الفتح العربي منقدا
انتفضت القبائل العربية في وجه الفرس بصرف النظر عن
اختلاف الدين واختلاف القبائل • وهب الفلاحون المحكومون
على أمرهم في أرض السواد يحاربون الى جانب الفاتحين ، فرد
العرب هذه التحية بتحية مماثلة دلت على اصالة العدالة والمثل
الخلقية في نفوسهم فأسقط الخليفة عمر الجزية عن القبائل
العربية رغم أنها لم تدخل الاسلام ، ومنع الفاتحين من امتلاك
الاراضي أو استثمارها • وحطم نظام القنانة • وحرر
الفلاحين من ربقة العلوغ الفرس • ومنحهم الارض وثبت
أقدامهم فيها • • فكان من نتيجة ذلك أن زالت دولة الفرس
في العراق نهائيا ، واستتب الامر للعرب •

بعد الفتح العربي

بدأ الزحف العربي الى العراق في عهد الخليفة أبي بكر
اذ أرسل الجيوش بقيادة المشي بن حارثة الشيباني ثم بقيادة
خالد بن الوليد اللذين حققا انتصارات رائعة في العراق •
ولكن لم يتم الفتح الا على يد سعد بن أبي وقاص وفي
عهد الخليفة عمر ، فأجهز سعد وجيشه على جيوش يزديجرد

الثاني في موقعة القادسية عام ٦٣٦ م . اجهازا تاما اجبر الملك
الفارسي على الهزيمة فتم بذلك انقراض الدولة الفارسية
الساسانية في العراق بعد ان حكمته ٤١٠ سنوات .

ورغم انشغال العرب بالفتح واخماد الفتن طوال عهد
الخلفاء الراشدين وأكثر أيام بني امية فان الحكم العربي في
العراق ترك آثارا بارزة ذات شأن ، فقد كانت بلاد الرافدين
أهم ولاية من ولايات الدولة سياسيا واقتصاديا لذلك كان
يرسل اليها أعظم القواد والولاة شأنا كزياد بن أبيه والمهلب
بن أبي صفرة وغيرهم .

وقد انشئت في هذا العهد بضعة مدن كبرى مازال
تحتفظ باهميتها حتى اليوم كالبصرة والكوفة وواسط ثم
شيدت بغداد والهاشمية في عهد العباسيين .

وقد جرت في عهد العرب منذ ان استتب لهم الامر
محاولات كثيرة ناجحة للاستفادة من امكانيات البلاد الزراعية
سواء كان ذلك بتشجيع الزراعة على العناية بأراضيهم الزراعية
وبساتينهم او باعادة تخطيط الجداول واصلاح أراض واسعة
في منطقة البطائح . ولم تتوقف هذه الاعمال بعد أن سقطت
الحكومة الأموية وانتقلت قاعدة الخلافة الى العراق وشيدت
عاصمة الدولة في مكان بغداد الحالية بل ازدادت هذه

المشاريع العمرانية أهمية وسعة كما رافقها نهوض حضاري عظيم شمل الثقافة والعلم والفلسفة وحرية الفكر والصناعة والرياضيات ، والطب والترجمة وتمازجت ثقافات الامم في بغداد واكتسبت طابعها العربي المميز حتى غدت بغداد منارة للحضارة العالمية ، ومنبعا للقرائح والمبتكرات .

ولا ادل على هذا الازدهار والعمران من ان مساحة مازرع ومقدار الغلال التي كانت تنتج وضخامة الضرائب التي تجبى كانت تبلغ أرقامهاائلة بالنسبة لذلك العهد، وقد قال البلاذري في كتابه فتوح البلدان : ان مجموع مساحة اراضي السواد التي كانت خاضعة للخراج في زمن عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ) قد بلغت حوالي ٣٦ مليون جريب (١) أي ما يساوي زهاء (٥٠,٠٠٠ كم ٢) وهذه تبلغ ثلثي أراضي الدلتا الحالية القابلة للزراعة . وقد بلغ خراج السواد في عهد عمر بن الخطاب زهاء ١٢٠ مليون درهم وهو ثلث خراج المملكة كلها كما بلغ في عهد عبد الله بن زياد ١٣٥ مليوناً وفي عهد الحجاج ١٨٨ مليوناً وهو أعظم ما بلغه .

حكمت الدولة الاموية العراق من خلافة معاوية حتى عام سقوطها ١٣٢ هـ . فلما قامت الدولة العباسية تحول العراق الى

(١) والجريب قطعة من الارض مساحتها ١٣٨٤ متراً مربعاً

قاعدة للخلافة • وقد حكم العباسيون من عام ١٣٢ هـ حتى عام ٦٥٦ هـ أي حتى سقوط بغداد في يد هولاكو حفيد جنكيز خان التتري • وقد اعتلى عرش الخلافة ٣٧ خليفة منهم دام حكمهم ٥٢٤ عاما نبغ منهم خلفاء طبقت شهرتهم الآفاق • ولكن العصر الذهبي الذي شاهدهه البلاد في القرنين الأولين من العهد العربي لم يدم طويلا إذ بدأ التفسخ والوهن يدبان في جسم المملكة فلما ظهر تأثيرهما بعد اواسط القرن الثالث للهجرة تقلص نفوذ الخلفاء على شؤون المملكة فأدى ذلك الى انحطاط الزراعة والصناعة وتقهقر الحضارة في القطر كله •

عهد الغلظة

وقع العراق في عهد آخر خليفة عباسي المستعصم بالله بيد الفاتحين المغول وكانت بغداد خائرة القوى فعصفت بها رياح الخراب التتري عام ١٢٥٨ م وثلّ هولاكو عرشها وأطلق نار الخلافة فيها واستباح غنائمها التي لا تحصى وكنوزها العظيمة وقتل الخليفة تحت أرجل الخيل ، وذبح شعراءها وتجارها وفرق طلابها وعلماءها وفقاءها فاستحالت في يوم واحد الى مركز صغير من مراكز الامبراطورية التترية الايلنمانية حيث تم لهؤلاء الغزاة حكم العراق حتى الاحتلال العثماني •

في العهد العثماني

لم يكن الحكم العثماني افضل من حكم التتر أو التركمان
أو الفرس ان لم يكن أشد هولا وأكثر تخريبا • فبالرغم من
اشراق نور الحضارة على اوربا ظلت غنائم الفوضى والتأخر
والرشوة وسوء الادارة طابع الحكم العثماني في العراق وكل
العالم العربي • ولم تكن وظائف الدولة الا وسائل للنهب
والسرقة والاعتصاب •

في غضون عصور الظلمة هذه التي امتدت (٥٦٩)
عاما من ١٢٥٨ م • حتى ١٩١٧ م • اختفت هذه البلاد المشهورة
عن أنظار العالم • وأصبحت اخبارها في طي الغموض
والنسيان فزال مجدها القديم واصبح في عداد الاساطير وبقي
العراق خاملا ليس فيه ما يثير طمع جيرانه فقد تقادم الخراب
فيه وطغى على عظمة تاريخه واثرواته الكامنة •



موقع العراق

والمد الاستعماري الحديث

منذ بدأت طلائع الاستعمار الانكليزي تشيد المراكز التجارية هنا وهناك في جنوب القارة الآسيوية ، بدأت تبرز أهمية مواقع الشرق الاوسط بالنسبة لمواصلات هذه الامبراطورية الاستعمارية الجديدة وخاصة سواحل الخليج العربي ووادي الرافدين . فأخذ الانكليز يركزون في النقاط الحصينة منها قواعدهم لحماية الامبراطورية وتأمين طرقها التجارية .

لقد بذل الانكليز كل غال خلال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ليس لاستئصال النفوذ الهولندي فالفرنسي من الهند وفارس وسواحل الخليج العربي فحسب بل هيئوا الاجواء المناسبة لاحتلال نفوذهم محل نفوذ منافسيهم وقد نفذوا خطتهم هذه فعلا وأخذ الدبلوماسيون الانكليز

يتنقلون بين مدن سواحل الخليج ويسيطون حمايتهم على
شيوخه وامرائه ويشيرون الاحقاد بين هؤلاء الشيوخ . فما
ان استقر بهم الامر حتى مدوا نفوذهم تدريجيا الى وادي
الرافدين فأخذوا يتصلون بالولاة العثمانيين ويتدخلون في
شؤون العراق تحت أسماء مختلفة مستفيدين من نفوذ ممثليهم
الدبلوماسيين في الأستانة . وقد قويت مع الايام شوكة
الممثلين الانكليز في بلاط الولاة العثمانيين في بغداد وتشابكت
علاقاتهم مع المتنفذين حتى غدت السفارة الانكليزية في بغداد
خلال حكم داود باشا ، آخر ولاية المماليك ، أول السفارات
الاجنبية في العراق وأكثرها سلطانا .

ويخطئ من يظن ان النفوذ الانكليزي في العراق جاء
بعد الاحتلال عام ١٩١٧ . فقد كان هذا النفوذ موجودا قبله
ولا أدل على ذلك من النزاع والتنافس الذي كان يستعر بين
المستعمرين الانكليز وغيرهم من المنافسين الاستعماريين في
اوروبا كلما اتجه اولئك المنافسون المحدثون الى تركيز
أقدامهم في العراق .

الاحتلال البريطاني للعراق

لم يكن احتلال الجيوش البريطانية للعراق ابن ساعته
كما زعم الانكليز . ولم تكن ظروف الحرب الكبرى الاولى
أو دخول تركيا الحرب الى جانب الالمان هي التي فرضت
الاحتلال على انكلترة . وانما كان جزءا من خطة عسكرية
كبرى رسمها المستعمرون الانكليز قبل الحرب الاولى بكثير .
وقد عزموا على تنفيذها سواء أدخلت تركيا الحرب الى جانب
الالمان أم لم تدخل .

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر والجهات العسكرية في
بريطانيا تلح على حكوماتها بوجوب احتلال وادي الرافدين
أو جنوب العراق على الاقل . وقد أعلنت بصورة حازمة ان
طرق المواصلات الامبراطورية لا تكون سليمة آمنة الا اذا
سيطرت القوات البريطانية على هذه المراكز الاستراتيجية
المهمة ولاسيما على منطقة شط العرب .

وقد بدأت حكومة الهند الانكليزية تجهز حملة عسكرية
ضخمة لتحقيق هذا المشروع فحولت منطقة الكويت المتاخمة
لولاية البصرة الى ترسانة حربية . فتجمعت فيها الجيوش
البريطانية عام ١٩١١ . الا أن اضطراب الاوضاع الدولية
— آنذاك — وظهور الرأسمالية الالمانية بشكل منظم خطير
اجبرت الانكليز على التريث بعض الوقت حتى عاجلتهم

الحرب العالمية الاولى بنشوبها في عام ١٩١٤ فدخلت تركيا
العثمانية الى جانب الالمان ووجدت انكلترا الفرصة سانحة
للمهجوم . فاخترقت جيوشها حدود العراق واحتلت البصرة
ثم تقدمت الى الشمال . وبعد معارك طاحنة انكسر فيها
الجنرال الانكليزي (طوزند) في منطقة « كوت الامارة »
وخلفه الجنرال مود (١) .

تم تراجع الجيوش العثمانية وانكسارها ، وبالتالي تم
احتلال بغداد في ١١ آذار عام ١٩١٧ . وبذلك وقع العراق
— بأجمعه — في قبضة الانكليز . واعتبرت حرب العراق
منتهية . فأعلن الجنرال مود فور احتلاله بغداد ممثوها على
السكان — ان الانكليز لم يدخلوا العراق فاتحين . وانما
دخلوه محررين . ليقنع العراقيين انهم مقدمون على بداية
كفاح عنيف ضد هؤلاء الغزاة . والا كان استقلالهم المنشود
حلما من الاحلام .

(١) وقد حطمت الجماهير الوطنية الثائرة في بغداد صباح
١٤/٧/١٩٥٨ تمثاله البرونزي الذي ظل منتصباً امام السفارة
البريطانية (٤٠) عاما .

خدیعة الانتداب تولد ثورة ١٩٢٠ - ١٩٢١

ان سلوك الانكليز بعد الاحتلال • ولاسيما بعد أن انتهت الحرب ، والغيت تدابيرها الاستثنائية • برهنت للعراقيين - قاطبة - زيف ما ادعاه الجنرال « مود » مغتصب العراق • فلاحتيال البريطاني الذي دام من سنة ١٩١٧ حتى سنة ١٩٢٠ ثم اكدوبة الانتداب التي حلت محل الاحتلال تحت ستار الاخذ بيد العراق نحو التحرر والاستقلال • لم يكونا - في حقيقة الامر - سوى استعمار عسكري مباشر لا يختلف عن أي استعمار آخر •

كان هم ضباط الارتباط البريطانيين ، والموظفين السياسيين ، ودوائرهم العسكرية والمدنية أن يثبتوا المصالح البريطانية في الدرجة الاولى وان يوسعوا نفوذ السفارة البريطانية بين العشائر • وان يجذبوا الى جانبهم متنفذي الاقضية والقصبات ولاسيما تلك التي تكون نائية عن العاصمة بغداد • مستهينين بمشاعر السكان وامانيهم الوطنية • متناسين تأثير النهضة العربية الشاملة في ايقاظ المشاعر الوطنية عند الشعب

العربي في العراق • وان الحركات التحررية التي نهضت في
اعقاب الحرب الكبرى الاولى ، قد أنعشت ماكان خاملا من
هذه المشاعر في نفوسهم ، فاندفعوا لتحقيق الشعارات التي
روجها الحلفاء ، مخادعين ، خلال الحرب ، عن الديموقراطية
والحرية وحق تقرير المصير •

لم يبد على سلوك الافكليز مايدل على انهم كانوا يريدون
مساعدة الشعب العربي على تأسيس حكم وطني ، أو السماح
له بالتمتع بأي نوع من أنواع الحكم الذاتي ، بل على العكس
من ذلك انهوا احتلالهم سنة ١٩٢٠ باعلان نظام الانتداب وفق
مقررات مؤتمر « سان ريمو » فاهبوا — بذلك — نيران
الثورة في العراق •

اسطورة الانتداب قناع جديد لوجه الاستعمار القبيح :

أراد المستعمرون ، بعد نهاية الحرب الكبرى الماضية أن
يوفقوا بين وعودهم الكاذبة التي قطعوها أثناء الحرب
للسعوب الطامحة الى الحرية ، والتي بذلت دماءها الزكية
في سبيل النصر المشترك — كشعبنا العربي المجاهد — وبين
مطامعهم الاستعمارية الخبيثة فابتدعوا هذا القناع المزيف

« اسطورة الانتداب » ليسبغوا على حكمهم الاستعماري
الصيغة الشرعية .

أعلنت دول الحلفاء ، ومن ورائها عصبة الامم البائدة
وأخيرا امريكا عام ١٩٢٢ أن بعض البلاد التي أجلت عنها
جيوش الدولة العثمانية كسورية ، والعراق ، وفلسطين ،
حرية بأن تستقل ، ولكن أوضاعها السياسية والاجتماعية
ولاسيما وضع الاقليات المتبلبل فيها تدعو لان توكل أمورها
الى دولة قوية متقدمة لتأخذ بيدها الى معارج الرقي ، ولكي
تدربها على ممارسة استقلالها . ولم تكن هذه الدول المدربة
سوى انكلترا وفرنسا - بطبيعة الحال - وقد كان لفرنسا
وانكلترا في هذه البلاد مطامع استعمارية بعيدة الاثر ،
لا يقتصر مفعولها على أراضي سورية ولبنان وفلسطين والعراق
فحسب ، بل ترتبط هذه المصالح بحماية طرق الامبراطورية
واستغلال فقط الشرق الاوسط . واستعباد شمالي أفريقيا .
وكل هذه المصالح الاستعمارية حيوية للدولتين الاستعماريتين .

وقد أدركت الدول المستعمرة أن بقاء البلاد المنتدب
عليها في حوزتها - والامر كما ذكرنا - ضرورة حيوية ،
للمحافظة على مصالحها الاستعمارية هذه . فكيف تسمح
هذه الدول المنتدبة للشعوب التي ائيط بها أمر الاخذ بيدها

ان ترتقي وان تتقدم أو أن تصل الى أي حق من حقوقها
الوطنية المشروعة!؟

هذا هو بيت القصيد • ولقد أدرك العراقيون خاصة ،
والشعب العربي عامة هذه الحقيقة فشنوها حروبا متواصلة
شعواء ضد نظام الانتداب فكانت الثورة التحررية الاولى
التي أعلنها العراق سنة (١٩٢٠ - ١٩٢١) ضد الجيوش
الانكليزية المحتلة واحدة من هذه المعارك ، فاشتريت فيها
جماهير الشعب في المدن الكبرى كبغداد والنجف و كربلاء
والحلة والناصرية وأكثر القبائل الفراتية في العراق الاوسط •
وساندها رجال الدين في النجف الاشرف وفي بغداد والموصل
بفتاواهم ضد حكم الدخيل • وخاضت جحافل الثورة معارك
دموية عنيفة في الرميثة ، والرارنجية ، والسمادة ، والشامية ،
وشثاته • • وقدمت من التضحيات ، ما هي قيمة به كل
ثورة مسلحة ضد الاستعمار •

بعض نتائج الثورة الوطنية لعام ٩٢٠ - ٩٢١ :

رغم أن ثورة العراق لم تحقق أهدافها بطرد الانكليز
طردها نهائيا من العراق • واعتبرت منتهية في عام ١٩٢١ دون
أن يحصل الشعب على استقلاله وحرية السليية فان
شدة هذه الثورة ، وغفوان الشعب ، وبطولته قد أرب

الانكليز ، واقنع الجهات الاستعمارية في انكلترا استحالة حكم العراق بالحديد ، والنار ، فأجبرت هذه الجهات ، على الاعتراف لهذا الشعب الباسل ببعض حقوقه الطبيعية موقتا على أمل سلبها في الظروف المناسبة منه .

كان يجب ان تتخض الثورة العراقية الوطنية عن دستور عراقي تحرري سليم فلم يتحقق ذلك عمليا . ومن دستور رجعي للعراق ، ثبت قواعد الملكية ، وحد من حرية الشعب ، وأخضعه لاساليب بالية في الحكم لا تلائم أمانى العراق ولا تحقق مطامح شعبه ، ولكن واضعي هذا الدستور الرجعي بذاته ، لم يستطيعوا اغفال جميع امانى العراقيين في الحرية والعدالة واطفاء شعلة القومية العربية المتقدة في نفوسهم . فاضطروا لان يضمنوه - اسما على الاقل - بعض الحريات الديمقراطية ، كالحرية الشخصية ، وحرية ابداء الرأي ، والتظاهر ، والتنظيم . فكانت هذه الحريات من المكاسب غير المباشرة للثورة ، وكانت حوافز تدفع العراقيين للنضال الباسل المتواصل في سبيل تحويلها الى حريات حقيقية ملموسة .

وكان يجب ان تتخض الثورة عن قانون تقديمي للانتخاب يكفل تمثيل الشعب تمثيلا ديموقراطيا صحيحا فلم يتحقق

ذلك ، ومع أن واضعي هذا القانون وهم المستشارون الانكليز اعترفوا بضرورة وجود الحكم البرلماني تمشيا مع النصوص الاسمية للدستور . فقد جوفوا هذا القانون وشحنوه بالمواد التي تكفل سيطرة الفئات الرجعية الحاكمة على الانتخابات وبالتالي على الحكم .

الا أن مبدأ التمثيل النيابي بذاته كان من المكاسب غير المباشرة لهذه الثورة ايضا . لان هذا المبدأ كان بدوره حافظا للعراقيين في مباشرة تأليف الاحزاب وعقد الاجتماعات ، وتأليف الجمعيات والنقابات التي ساعدت على تكتيل الجماهير الشعبية حول المبادئ القومية والمناهج الاصلاحية . كما كانت الحافز الرئيسي لهم في بدء فترة رابعة من النضال الثوري المنظم الذي يهدف الى تحقيق المطالبات الوطنية العاجلة وتنفيذ بنود الدستور الاسمية .

وهكذا لم تكن ثورة عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ بدون فائدة . بل كان لها مكاسبها الوطنية المهمة التي كان يمكن أن تتضاعف أو أن توضع موضع التنفيذ - على أقل تقدير - لو ظلت مثل هذه الثورة وتعاليمها ماثلة في الرؤوس وموجهة للقادة وللمواطنين معا .

ولكن الانكليز عملوا بمختلف وسائلهم على تجويف هذه المثل القويمة وانحرفوا بالقادة وبعض ممثلي الاحزاب عنها فتحولت حتى النصوص الاسمية البسيطة الى كلمات فارغة لاتجسيد لها في واقع حياة العراقيين . الامر الذي اضطرهم ان يشمروا عن سواعدهم مرة ثانية لاعادة تثبيت هذه الحقوق والكفاح من أجل مضاعفتها . ولكن الانكليز لم يمهلوا الحركة الوطنية فأسرعوا الى ابتكار مختلف السبل لتخفيف هذه الجذوة المتقدة . فما أن أشرفت الثورة العراقية الكبرى على جذرها الثوري حتى وصل السير برسي كوكس المندوب السامي الجديد الى بغداد واستطاع ان يجمع حوله زمرة من المهادين برئاسة عبد الرحمن النقيب ونوري السعيد وكان مديرا للشرطة آنذاك ومن لف لفهم ، وأن يؤلف منهم لاول مرة طبقة حاكمة تسلس للمستعمرين قياد العراق . وكان من نصيب النقيب وبعض أعوانه من عملاء الانكليز في ٢٧ اكتوبر ١٩٢٠ حصة تأليف اول وزارة عراقية ترتبط مباشرة بالمندوب السامي الانكليزي السير برسي كوكس مهمتها معاونته في تسيير الامور الادارية للدولة . وفي الوقت نفسه كانت المفاوضات الاولى جارية في لندن على قدم وساق لتنصيب الامير فيصل ملكا على العراق في ظل الحراب

الانكليزية تكون مهمة عرشه الاولى اخفاء هذه الحراب عن
العيان ، واعطاء الحكم الانكليزي المباشر مشروعية البقاء
في العراق . وفعلًا تم في مؤتمر القاهرة المنعقد في ٢٢ فبراير
(شباط) سنة ١٩٢١ اعلان رغبة بريطانيا في منح عرش
العراق لفصيل على أن تؤلف حكومة دستورية مقيّدة
بالقوانين التي سنتها السفارة البريطانية في بغداد خصيصًا
لهذه الغاية كال دستور مثلاً ، أو استوردتها من مخلفات حكومة
الهند ، كقانون العقوبات البغدادي . وفي ١١ يونيو أصبح
فصيل فعلاً ملكاً على العراق .

وقد افتتح الملك فيصل عهده بأن تعاون مع رجال
السفارة الانكليزية في صوغ نظام دقيق للحكم الوطني
الجديد يحل محل الحكم المباشر ويحقق كل ما كان يرمي اليه
الحكم المباشر . فصيغت لذلك معاهدة عرفت بمعاهدة ٩٢٢
أعطت الانكليز حقاً في حكم العراق بواسطة موظفين بريطانيين
وأبقت على جيوشهم كاملة العدد والعدد ، وعهدت الى بريطانيا
بإدارة شؤون العراق الخارجية . وقيدت تنفيذ كل شيء
مهما صغر بموافقة المندوب السامي البريطاني . ورغم السخط
والمظاهرات والاحتجاج والمقاطعة ، وقع الوزراء والعلماء على
المعاهدة وأجريت الانتخابات للمجلس التأسيسي قسراً .

وذهبت هدرا دماء الابرياء التي اريقت • وتمت الانتخابات •
 واجتمع المجلس في ٢٧ مايو ١٩٢٤ في جو من الثورة
 والاضطراب • فبينما كان قسم من النواب يجتمعون في
 الندوة والقسم الآخر متغيا ، كان المتظاهرون يقتحمون
 صفوف البوليس في الشوارع المحيطة ويهددون بالثورة على
 التدخل الاستعماري وينددون بحكم الدخلاء وأعدائهم ،
 وبقيود المعاهدة الجائرة • ولكن أبى المندوب السامي أن
 ييارح النواب المجلس قبل أن يوقعوا على المعاهدة بدون أي
 تعديل • وتم له ما أراد فصوت الى جانب المعاهدة ٣٧ نائبا
 من أصل ١٠٠ نائب وغياب ٣١ نائبا آخر • ثم انتقل النواب
 الى قانون الانتخابات فصادقوا على القانون الذي وضعه
 موظفو السفارة ثم درسوا بنود الدستور التي صاغها قبل
 ذلك المستشارون الانكليز « الميجر يانك والمستر داور
 مستشار العدلية • والمستر نايجل دافيدسن السكرتير القانوني
 للمندوب » فصادقوا عليه صاغرين ، رغم أن الشعب العراقي
 كان يعلن بصراحة عن ثقته عليه • ويطلب بتعديله •

معركة وطنية جديدة يخوضها الشعب ضد مستعبدية

وما أن تم صوغ الدستور ، وعقدت المعاهدة في عام
 ١٩٢٤ وبدأ الاسلوب النيابي المزيف أعماله حتى بدأ الشعب

العراقي يخوض معركة وطنية جديدة ضد الاستعمار البريطاني
والمؤسسات الجديدة التي ابتكرها وسيطر عليها . . معركة
النضال العنيف لوضع حد نهائي للاتتداب البريطاني ولالغاء
معاهدة الذل وابدالها بتسوية جديدة مع بريطانيا يضمن
للعراق سيادته الحقّة .

التسوية الاولى بين الفئات الحاكمة والمستعمرين

احتلت الحياة الحزبية في هذا الدور مكانها الطبيعي في
نضال الشعب . وبدأت تبزغ طلائع قيادات شعبية في صفوف
الاحزاب الوطنية التي تشكلت حديثا وفي قواعدها تنافس
الزعماء القدماء — من مخلفات العهود العثمانية — كالسعيد
والمدفعي والسويدي والقيب وغيرهم ممن بدأت تظهر على
سلوكهم دلائل الهزيمة أو المساومة بعد أن أرعبهم النهوض
الوطني الجماهيري الصاعد مثلما أرعب أسيادهم المستعمرين
قبلهم ، فجعل هؤلاء القادة المتخاذلون الانتهازيون يخطون
خطوة واحدة الى أمام ثم ينكصون خطوتين على أعقابهم ،
حتى وجدوا أنفسهم أخيرا متربعين في أحضان المستعمر
يهددون أمانه ، ويسلسون له قياد الشعب الابي . وقد
رحب المستعمرون بهذه التسوية مع الزعماء القدماء مدركين
أنهم بها يسدون الطريق ، أمام مد الحركة الشعبية ويضعون

العشرات أمام تقدمها ، فلم يترددوا في اغتنام الفرصة التي هيئوا ظروفها سلفا .

كان الانكليز قد شعروا قبل معاهدة ١٩٣٠ بضراوة الحركة الوطنية وشدتها وصمموا على ابدال الحكم المباشر بحكم انكليزي مبطن يحكم من وراء ستار ، فعمدوا حالما انتهت ازمة الموصل الى استبدال معاهدة ١٩٢٤ بمعاهدة ثانية عام ١٩٢٦ مدت أجل انتدابهم ٢٥ عاما آخر . وفي عام ١٩٢٧ أعدوا معاهدة جديدة أكثر تمويها من سابقتها اذ أغفلوا ذكر الانتداب فيها ووعدوا بأن يعملوا على ادخال العراق عضوا في عصبة الامم مع الابقاء طبعاً على جميع امتيازاتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ومع ابقاء اشراف المندوب السامي المطلق . ولكن ذلك لم يخدع الشعب ، ولا هون أو خفف من نضاله ، فكان لا بد من اكتشاف تسوية جديدة تضع حدا لمطامح هذا الشعب ، وتسلس قياده أكثر فأكثر فكانت هذه التسوية الجديدة معاهدة نوري السعيد لعام ١٩٣٠

معاهدة ١٩٣٠ لون جديد من ألوان الاستعمار الانكليزي

قلنا ان معاهدة (١٩٣٠) لم تكن سوى شرك استعماري جديد ، وتسوية مفضوحة لجأ اليها الافكليز بعد أن فشل

نظام الانتداب، والحكم المباشر في تحقيق أغراضهم الرئيسية .
فاستخدموا هذا الشرك للتوفيق - المصطنع - بين مطامح
الشعب - في الحرية والاستقلال - وبين رغبة الانكليز في
تثبيت مصالحهم الاستعمارية .

لقد أدرك الانكليز انهم لن يستفيدوا كثيرا اذا ظلوا
- مع الشعب - في كر وفر ونضال دائم . فالاستقرار في
العراق يؤمن لهم من المصالح السياسية والاقتصادية ما لا
يؤمنه أي حكم عسكري قاهر مهما طغى وبغى واستكبر ،
لذلك أناطوا أمر مقاومة الحركة الوطنية بالقادة العراقيين بعد
أن ضمنوا لهم حصتهم من الغنيمة وهكذا كان . فأعلنوا
عن غزمهم على الغاء الانتداب ، والعمل لادخال العراق عضوا
في عصبة الامم . وعقدت المعاهدة عام ١٩٣٠ وأدخل العراق
في عصبة الامم فعلا . وتم - في الوقت نفسه - تثبيت
جميع المصالح الاستعمارية لانكلترا .

بعض اغلال معاهدة نوري السعيد

ليست معاهدة ١٩٣٠ الا مجموعة من الاغلال والقيود ،
كان القصد منها تكبيل الشعب العراقي وتخديره ، وقد
اكتفينا باختيار اغلال ثلاثة منها نوردتها على سبيل المثال :

الغل الاول :

ان المادة الاولى من المعاهدة تعطينا صورة جلية عن الروح التي أملت صياغتها ، فهي الهيكل الاساسي لكل ما سيأتي من أغلال ، بل ان هذه المادة بمفردها تكاد تغني عن كل قيد آخر .

تقول المادة :

« يسود سلم وصداقة دائميان بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية • ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيدا لصداقتهما ، وتقاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة • وتجري بينهما مشاوراتامة وصريحة ، في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة ، يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، أو يخلق مصاعب للفريق الآخر » •

من الواضح أن هذه المشاورة التامة الصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية لا يقصد بها محاسبة العراق للاستعمار البريطاني عن سياسته الخارجية المعادية للعراق ، ولغيره من البلاد العربية وللانسانية عامة • وانما الغاية منها،

وضع السياسة الخارجية العراقية تحت نفوذ وزارة الخارجية البريطانية وتوجيهها لمنع العراق من الوقوف الى جانب الحركات القومية العربية والانسانية العادلة ، وليربط سياسة العراق الخارجية في ذيل سياسة الامبراطورية .

ان المادة الاولى — الآتفة — لم تقو على منع الاستعمار البريطاني أو محاسبته عن « صهينة » فلسطين . والصهيونية المجرمة كانت طليعة للاستعمار « الانكلو — اميركي » وما زالت رأس رمح للغزو الاجنبي ، بل على العكس ، وقفت المادة الاولى — كما يعرف كل خير — حاجزا حديديا ضد كل مساعدة جدية ممكنة من حكام العراق الى عرب فلسطين في نضالهم ضد الاستعمار البريطاني ، وضد حليفه الاستعمار الامريكي ، وضد ربييتهما الصهيونية . ونفذت سياسة (ماكو أوامر) رغم أن فلسطين كانت تغرق في دماء أبنائها عام ١٩٤٨

ان سياسة بريطانية الخارجية ، وكذا سياسة حلفائها ، تنتهج في البلاد العربية ، وفي المحافل الدولية — معا — منهجا عدوانيا واضحا ، رغم أنف المادة الاولى — هذه — دون أن تجد أيا من أفراد الطبقة الحاكمة في العراق يحرك ساكنا ، أو يبدي اعتراضا .

الفصل الثاني :

اما المادة الثالثة التي تقول « بتوحيد مساعي الطرفين المتعاقدين ، لتسوية أي نزاع يحدث بين العراق ودولة «ثالثة» فانما كان الغرض منه ، فرض التدخل في أية تسوية يمكن أن تقوم بين العراق وبقية البلاد العربية ، أو بين العراق وجيرانه ، وادخال المصالح الاستعمارية في حساب هذه التسويات . حتى اذا أظهر العراق أو العرب معارضة ما ، عمد المستعمرون لاثارة الخلافات السياسية وغير السياسية — أحيانا — بين الطرفين . فمزقوا ما كان موصولا ، وفرقوا ما كان متحدا . وما موقف حكام العراق يومئذ من اتفاقية الدفاع العربي المشترك واللجوء من وراء ظهر الامة العربية الى حلف بغداد الا مثالا على نتائج هذه المادة .

الفصل الثالث :

أما المادة الخامسة من المعاهدة ، فمع أنها تضع مسؤولية الدفاع عن العراق على عاتق ملك العراق — تنص في عين الوقت — أن : « حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة ، وفي جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين السامين المتعاقدين » . ولذلك

« يتعهد ملك العراق ، بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية ،
طيلة مدة التحالف » ثم يستدرك في المادة ١١ فيجعلها الى
الابد « موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة
البريطانية في البصرة أو في جوارها » - أي على حدود
ايران ، وعلى مقربة من آبار النفط في « آغا جاري »
و « عبادان » وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها غرب نهر
الفرات . ولهذا الموقع الاخير أهمية خاصة من عدة نواح :

أ = فهو يسيطر على بغداد - العاصمة الزاخرة بالسكان -
ومركز جميع الحركات التحريرية الخطيرة ، اذ لا تبعد عنها
أكثر من ٦٥ كم .

ب = ثم هو يفرض سيطرة الانكليز على البادية حيث
تمر أنابيب النفط ، وحيث تلتقي عشائر الشام ، والعراق ،
والاردن ، والحجاز ، وفي هذه البادية كان قد شيد
- ابو حنيك - امبراطوريته الخفية .

ج = يضاف الى ما تقدم أن هذا المركز - الحبانية او
سن الذبان - يعتبر مركزا استراتيجيا حريا خطيرا من وجهتي
الدفاع والهجوم . فهو يقع بين مجرى نهر الفرات شمالا ،
وبحيرة الحبانية جنوبا ، والبادية غربا . الامر الذي يجعل
احتلاله او الهجوم عليه في منتهى الصعوبة . أما بالنسبة

للهجوم الاعتدائي الذي يمكن أن تقوم به الجيوش البريطانية متى شاءت فإنه يساعد على ذلك لموقعه المتوسط بالنسبة لجميع أجزاء العراق الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية وبالنسبة للأقليم السوري وفلسطين . وقد ظهرت أهمية هذا الموقع العسكري ، بشكل لا يقبل الجدل ، في حوادث ثورة عام ١٩٤١ اذ بادرت جيوش أبي حنيفة ، حالا ، لنجدة معسكر الحبانية ، وتعاونت مع قواته المحاصرة لكسر الجيش العراقي وردده عن المعسكر ، ثم اللحاق به حتى مدينة بغداد .

ثم تنص المادة نفسها على ان ملك العراق : « يأذن لانكلترا ان تقيم قوات عسكرية في الاماكن الآتفة الذكر بدون تحديد في النوع او العدد » .

ثم لا ينسى واضعو المعاهدة ان يختموا هذه المادة بجملة رقيقة تستر قيودها المذلة اذ تقول : « على أن يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن يعتبر — بوجه من الوجود — احتلالا ولن يمس ، على الاطلاق ، حقوق العراق وسيادته » .

ان وجود قوات اجنبية — جوية وبرية وبحرية — لها قواعد مستمرة في العراق لا يمكن ان يتفق — بطبيعة الحال — مع أي مظهر من مظاهر السيادة والاستقلال ، اذ كيف تستطيع دولة ما ، ترابط الجيوش الاجنبية بين

ظهرانيها ان تتصرف في شؤونها بحرية ، دون ان تتدخل
تلك الجيوش ؟

لقد برهنت حوادث ثمانية وعشرين عاما تلت عقد
المعاهدة على أن هذه الجيوش المحتلة قد تدخلت في شؤون
العراق ، فكانت العثرة الاولى ، والحرب الكبرى ضد
حركاته التحررية . كما استخدمت نفوذها للدس على البلاد
العربية والتآمر عليها وشن العدوان تلو العدوان . وما
حوادث بور سعيد واستخدام مطار الجبانية الا دليلا على
ذلك .

ان الجمل المنمقة التي يراد بها ستر فظائع الاحتلال
عن أعين الشعب المتوثب اليقظ لم تقو على تحقيق هذا
الغرض فقد ادرك الشعب أن آلامه وجهله ومرضه وعوزة
وحرمانه من حقوقه الدستورية — على ضآلتها — تعود —
من حيث الاساس الى وجود هذا الاحتلال ، وما يفرضه
من تدخل .

لقد ادرك الشعب العربي في العراق ، كما أدرك الشعب
العربي في سوريا ولبنان قبله وكما ادرك الشعب العربي في
مصر بعدئذ ، جيدا ، أن الجيوش الاجنبية المحتلة هي مصدر
الشرور والآثام ، ومنبع التأخر والفوضى . وان استقلال

بلادهم وحرية شعبهم ورفاهه لا يمكن أن تصبح حقائق ملموسة الا اذا أجلت الجيوش الاجنبية عن بلادهم جلاء تاما دون ان تخلف وراءها أي مظهر من مظاهر تدخلها .. وهكذا حصل .

الاستقلال والحرية بمفهومهما الحديث

لم يعد الاستقلال مجرد اعتراف . لم يعد شهادة «حسن سلوك» يمنحها القوي للضعيف ليسبغ عليه صفة الرجولة ، ومن ثم ليجرّه ذيلا لقافلته ، وتابعاً أعمى لسياسته .
لقد أصبح للاستقلال وللسيادة الوطنية معان أوسع أفقا ، وأكثر تشعبا ، أصبح لهما ارتباط وثيق بانتهاء كل تدخل أجنبي أو احتلال غريب ، مهما كان مقنعا أو ضئيلا ، وباستئصال أدران كل نفوذ استعماري سواء أكان نفوذا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا .

أصبح لهما ارتباط وثيق بتحقيق اساليب ديموقراطية في الحكم تؤمن للشعب ، حق انتخاب حكامه والاشراف على اعمالهم ، والمشاركة في توجيه سياسة البلد ، بحيث تثبت الحكم الديموقراطي وتحقق الرفاه الاقتصادي والتقدم الصحي والثقافي وتمنح المساواة في فرض التعليم والعمل لجميع أبناء الشعب .

أصبح لهما ارتباط وثيق بتحرير القطر ، من كل نفوذ احتكاري اقتصادي ، تمثله الشركات الأجنبية الكبرى التي تفرق أسواق الوطن ببضائعها ، أو تسيطر بواسطة احتكاراتها على مجرى الحياة الاقتصادية ، الداخلية والخارجية ، فتستبد بمواده الأولى ، وتستغل ثرواته الدفينة ، وتستنفد قوى عماله وفلاحيه البدنية بأبخس الاجور ، - وتبتاع - بالدرهم والدولار عقول مفكره الذين أضناهم الحرمان والجوع .. وتعرقل - بهذه الوسائل المبيدة - تقدم صناعته وزراعته وثقافته .

أصبح لهما ارتباط وثيق العري ، في استقلال سياسة القطر الخارجية ، عن أية سياسة اجنبية أخرى ، فلا تسير في ذيل السياسات الاستعمارية المتنافسة على اقتسام خيرات الامم الضعيفة واستعباد الشعوب المتخلفة - كما هو الحال في السياسة التي تتبعها الطغمة الحاكمة الرجعية في جميع البلاد المستعمرة أو شبه المستعمرة كسياسة حكام العراق الخونة السابقين .

هذا هو المفهوم الحديث الصحيح للاستقلال والسيادة الوطنية اللذين آمن بهما الشعب في العراق والذي لم ينسهما ولم يتخل عنهما في أية معركة من معاركه وخاصة في معاركه

ضد معاهدة ١٩٣٠ ، فإذا عجزت معاهدة ما ، عن تحقيق هذه النواحي الأساسية المهمة ، أو أنكرت أهميتها لاتعدو أن تكون صكا للاستعباد يفرضه القوي على الضعيف • أما مجرد الاعتراف — بالنصوص وحسب — مع ابقاء ما كان على ما كان فلا يغني ولا يسمن •

فهل حققت معاهدة ، أو بكلمة أصح ، تسوية ١٩٣٠ هذه النواحي الجوهرية للعراق •

ان معاهدة ١٩٣٠ لم تحقق للعراق شيئا من هذا وهي اذا قد عجزت عن تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ، وتناستهما تمام النسيان ، وزعمت كذبا انها حققت استقلالا •

ان كل ما قدمته هذه المعاهدة لصالح العراق انها اعترفت — بالنصوص فقط — بحق العراق في السيادة والتحرر من قيود الانتداب ، هذا الحق الذي لم يكن في يوم من الايام محلا للريب أو الشكوك ، والذي سطره الشعب بدمائه • وظل بعد ذلك يغذي شجرته الراسخة في الارض والصاعدة في السماء بالدماء الزكية حتى تحقق له الاستقلال الحقيقي والحرية الصحيحة في ثورته المظفرة في ١٤ تموز ١٩٥٨

ساسة العراق المارقون يهللون لمعاهدة ١٩٣٠

ومع كل ما حملته معاهدة ١٩٣٠ من اغلال وقيود ، فقد
هزل محترفو السياسة لها وأعلنوا ان العراق قد بلغ بها غاية
أمانيه . وان نضاله الجبار الذي بدأه بشكل بطولي فذ ،
في ثورة ٩٢٠ - ٩٢١ قد انتهى الآن بالنصر المبين ، فليس
هناك ما يبرر استمراره . وقد فاز العراق بحكم وطني عتيد ،
وباستقلال تام ناجز ، فعلى الشعب ان يغمد السيف الذي
انتضاه في وجه الغزاة وان يستكين للراحة والدعة بعد طول
العناء !!!

واذا أبى الشعب أن يعترف بالواقع ، ويقنع بهذا
الاستقلال الابر ، فبمقدور الحكم « الوطني » - العتيد -
وبمقدور رعاياه من ساسة « الرعيل الاول » ان يضطروه
بقوة النار والحديد للاقتناع والتصديق ، وبالتالي لاغماد
سيف النضال ، والا حطموه على رأسه وألهبوا ظهره
بالسياط !!!

الا أن الشعب أبى أن يقنع باستقلال مزيف مكبل
بأغلال معاهدة ١٩٣٠ الثقيلة ، لذلك نفذت الفئات الحاكمة
وعيدها - اكراما للعيون الزرق - فكان حكمها خلال
الثماني والعشرين سنة التي تلت تاريخ توقيع المعاهدة

يتلخص في صراع دام كانت الحكومات الرجعية فيه تحاول
اتزاع سيف النضال من يد الشعب والشعب يمعن في كفاح
بطولي تضطرم ناره تارة وتخبو تارة أخرى ، حتى قبض الله
له هذا الفجر المشرق المنير في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨

لقد عقدت معاهدة ١٩٣٠ في جو خائف محموم ، عقدت
تحت وابل الرصاص ، وصخب المظاهرات وأنين القنابل
والجرحى . ولم يكن للشعب - آنذاك - من يمثله تمثيلا
حقيقيا . فحكوماته لم تكن سوى صنائع للانتداب ، كما
لم تكن المعاهدات التي عقدتها بين ١٩٢٤ - ١٩٣٠ سوى
الصكوك التي تضمن لهذه الصنائع مصالحها ، الى جانب
ضمان المصالح الكبرى الاساسية لاسيادها المستعمرين . أما
ألفاظ الاستقلال والسيادة التي كان الساسة المحترفون
العملاء يتغنون بها ويتشدقون بأحرفها الفارغة ، فلم يكن لها
في نفوسهم أي مدلول حقيقي أو معنى نبيل .

وبما أن معاهدة ١٩٣٠ كانت - في الواقع - تسوية
ووفقا بين فريقين قد تفاهما على حكم العراق ، واستصفاء
خيراته ، فانها كانت تنطوي على كل ما تحمله التسويات
- عادة - من بذور الحكم الرجعي المغرق في رجعيته .

ومن يلاحظ تاريخ العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي يكتشف - حالا - كيف حوربت كل معارضة لها ، فالغيت الاحزاب والنقابات ومختلف الجمعيات ، واخمدت جذوة الحماسة الشعبية باثارة الفتن الطائفية ، وحرمت المبادئ العربية الديمقراطية ، واستهين بكرامات الناس ، وديست حقوقهم ، وعفرت جباه الوطنيين الابطال في التراب . وحكم العراق بالنار والحديد ، وتعاقب على دست الحكم وزارات مختلفة ، كان ديدنها ، كبج جماح الجماهير ، واثارة الثورات العشائرية ، في الالوية الوسطى ، وتنصيب هذا ، وعزل ذاك والتنافس بين لصوص الحكم للوصول الى الحكم ، وتقريب شيوخ الاقطاع « من دار الاعتماد البريطاني » في بغداد ، وربطهم بها مباشرة ، حتى صارت السفارة الانكليزية - لهم - بمثابة المحجج أو المنتدى ، - بداللتهم هذه - يعينون وزراء بغداد ، فتأزمت أوضاع البلاد من مختلف النواحي حتى اتسع الخرق على الراقق .

هذه هي المفاهيم الجديدة التي أوحاها لهم ، صك عبودية ١٩٣٠ . لقد تنحى الانكليز - في ظاهر الامر - عن الميدان السياسي ، وقدموا امامهم الفئات الحاكمة الى خطوط النار ، لتقود الهجوم ضد حقوق الشعب وحياته ،

ومكاسب نضاله العنيد ، طوال عهد الانتداب والحكم
المزدوج الرهيب .

حاولت الاحزاب ، ولا سيما الحزب الوطني الذي كان
يتزعمه المرحوم جعفر ابو الثمن . وحاولت بعض نقابات
العمال الوقوف في وجه التيار الرجعي بين عامي ١٩٣٠
و ١٩٤٠ فلم تفلح ، كانت المنظمات الحزبية تحتاج الى
النضوج وكانت النقابات تفتقر الى دقة التنظيم ووضوح
الشعارات . ولم يكن الوعي الاجتماعي قد تبلور بعد في
النفوس . وكانت الظروف الدولية غير مواتية للحركة
القومية الصافية . فتضافرت كل هذه العوامل للفت في
عضد الكفاح الشعبي ، زمنا كان كافيا لايهام الطبقة الحاكمة
انها قد تربعت على عرشها الابدي ، الامر الذي أدى الى
مضاعفة الشقاء ، وتفاقم الخطب يوما بعد يوم .

الرجعية المحلية الحاكمة تنشر عهدا ارهابيا في العراق

أخذت تتناوب على الحكم وزارات رجعية متعاقبة
مستخذية أمام الاجنبي ، مستأسدة على الشعب الاعزل ،
ممعنة في تجريد المواطنين حتى من الاسلحة الاسمية التي
سلحتهم بها القوانين ، فبدأت تضيق الخناق على الصحافة

الوطنية ، ثم جمعت هذه المراسيم في قانون خاص للمطبوعات جمع كل المساوىء الممكنة وصدر في اول عهد جميل المدفعي سنة ١٩٣٤ فعدل بموجبه قانون المطبوعات القديم تعديلا كبله بالاصفاد والقيود . لقد أثار هذا القانون الرجعي في حينه هواجس الصحف ولكن بدون جدوى ، ثم لم يقتصر عمل الحكومات الرجعية على خنق حرية الفكر بالقوانين والقيود ، فعمدت الى الرشوة تتاع بها الاقلام المأجورة والصحف الرخيصة حتى افتضح هذا الامر ، وأصبح من الوسائل العلنية التي كانت تلجأ اليها كل حكومة جديدة ، بلا حياء ولا خجل ، قال ياسين الهاشمي — وكان رئيسا من رؤساء الوزارة السابقين — في ٢٤ شباط ١٩٣٤ في البرلمان ردا على بيان جميل المدفعي : « رأيت بنفسي زميلا في الوزارة يقدم الاجور الى الصحف » ، فهبط مستوى الصحف الى الحضيض ، وخنق كل صوت حر يجاهر بالحق ، بكل شدة ووحشية وقسوة .

محاربة النضال النقابي والحزبي كان جزءا من هجوم الرجعية ضد الحركة الوطنية

ثم ما لبثت الحكومات المتعاقبة أن اتخذت من النضال النقابي ذريعة لمحاربة جميع مؤسسات العمال وجمعياتهم ،

مساندة منها للشركات الاحتكارية، واضعافا لانتشار الحركة الوطنية في صفوف الطبقة العاملة . ففي الوقت الذي أعلن فيه (مجلس اتحاد نقابات العمال في بغداد في كانون الاول ١٩٣٢) مقاطعة شركة الكهرباء — وكانت شركة انكليزية — محتكرة استهترت بمشاعر سكان بغداد ومصالحهم — اتخذت المتصرفية وأمانة العاصمة التدابير للتعويض على خسائر الشركة المالية من جهة ، ووجهت حملة عنيفة في ٢٧ كانون الاول ١٩٣٢ للقبض على كثير من الشباب وطلاب الحقوق وأرباب الصناعات ، وساقتهم الى المحاكم بتهمة « الاخلال بالامن العام » وأصدرت أحكاما قاسية ضدهم بالسجن والنفي والمراقبة . ثم ما لبثت قوات الشرطة ان داهمت في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ دور جمعيات العمال على اختلاف درجاتها ، وصادرت أوراقها وسجلاتها ومنعتها من مزاوله اعمالها ، ففضحت الحكومة بسلوكها هذا حقيقة التدخل الاستعماري وكشفت عن أيادي الشركات الاحتكارية في دوائر الدولة الرئيسية .

ثم تناول هذا الهجوم الاحزاب كما تناول النقابات وأخذت الايادي الخفية تمهد السبيل لحلها والغاء التنظيم الحزبي . وفي عهد وزارة الهاشمي سنة ١٩٣٥ خطت

الحكومة خطوتها المدبرة التي هيأت الرأي العام لها . فألغت
الاحزاب مبتدئة بتعطيل حزبها الخاص - حزب الاخاء
الوطني - واولقت جلساته في ٢٩ نيسان ١٩٣٥ ثم أخذت
تضيق بعد ذلك الخناق على الاحزاب الاخرى ، وكان
الحزب الوطني الذي قاده المرحوم (جعفر جلبي ابو الثمن)
اصلب تلك الاحزاب عودا وأصحها اتجاها اذا قيس باحزاب
تلك المرحلة فظل يناضل ضد تدابير الحكومة مدة أطول
نسبيا ، ولكنه لم يقو على الصمود حتى النهاية .

واخذت تسود القوانين الاستثنائية في هذه الفترة كما
بدأت الاحكام العرفية والمحاكم العسكرية تزاول اعمالها في
مختلف انحاء العراق ، في الجنوب والشمال والوسط .
وكانت المحاكم العسكرية تنزل بالمواطنين أقصى العقوبات ،
دون ان تلتفت لتحري مواطن الداء أو تستأصل جذور
الفساد ، فكانت الحكومات الرجعية الخائنة تقتل وتسجن
وتهدم القرى فوق سكانها ، وتغذي بذور التفرقة ، وتقوي
وشائج الاقطاع وتسليح القبائل الجاهلة ضد الاخرى ، حتى
غدا تسليح القبائل من قبل الوزراء فضيحة كبرى اهتز لها
العراق ، عندما كشف عنها الستار في البرلمان العراقي في

أثناء مشادة جرت بين ماجد مصطفى ومصطفى العمري ،
وصالح جبر ، وكلهم من وزراء تلك المرحلة .

وفي الوقت الذي كانت المحاكم تنزل فيه أقصى العقوبات
بالمواطنين كان يعيش شيوخ الاقطاع والوزراء السابقون
وكبار الضباط العراقيين والبريطانيين — مسبوا هذه الفتن —
في العاصمة يرفلون بالنعيم آمنين مطمئنين ، فقد حوكم في
مدينة الناصرية لواء (المنتفك) مرة امام المحاكم العرفية
(١٠٩) اشخاص في وقت واحد فيهم الطلاب والمعلمون
والجنود ، فحكم على بعضهم بالاعدام ، وعلى بعضهم
بالاشغال الشاقة او الحبس عشرين عاما او اكثر بينما صدر
العفو — بتأثير المستعمرين على مسيبي الفتنة وموقدي نارها
من شيوخ الاقطاع فعادوا الى قراهم معززين مكرمين ،
ومنحت لهم امتيازاتهم الاقطاعية المعهودة دون أن يصيبها
اي اذى أو انتقاص .

سوء النظام الاداري

يضاف الى هذه الفوضى العامة سوء في الادارة جعل
المحافظين « المتصرفين » في ألويتهم حكاما بأمرهم لايعترض
سبيلهم معترض ، ينفذون خطط المستشارين وتدخلات

الخبراء الاجانب بلا تردد وجعل بعضهم من نفسه أداة بيد
شيوخ الاقطاع فكانوا يستخدمون وظائفهم ومراكزهم
الادارية الخطيرة لمعاونة النظام الاقطاعي ومساندته، ومحاربة
كل ميل يبيده الشعب نحو الاصلاح والتقدم ويعطلون تنفيذ
كل ما لا يتفق مع مصالح الاقطاع .

التقتيل والارهاب كان وسيلة الحكومات الرجعية الوحيدة للاصلاح

وبما ان موظفي الاستعمار البريطاني كانوا منبئين في
جميع الدوائر والمؤسسات باسم مستشارين أو خبراء فنيين
أو موظفين عاديين وكانوا المحرك الاول لدفة الدولة، والموجه
لرجال الحكم فقد استحال ان يحصل العراق على أي تقدم
أو اصلاح ذي بال . ولذا لم يكن للفئات الرجعية الحاكمة
وسيلة ما لمعالجة الثورات المتتالية التي يسبب معظمها الجوع،
والمرض والجهل ، ويوجهها الاستعمار غالبا بصورة خفية ،
سوى التقتيل واراقة الدماء وزج الابرياء في السجون .

لم يجد مثلا وجيه يونس — مدير شرطة بغداد — من
وسيلة لقمع مظاهرة في الكاظمية في ٢٣ مارس بسبب بناء
دائرة البريد في المقبرة ، سوى توجيه نيران رشاشات شرطته

الى صدور الاهلين فقتل في بضعة ثوان (١٨) شخصا
وجرح ثمانين ، ثم عاد فورا الى بغداد على رأس جيشه
المظفر ، كأنه قتل ذبابا لا بشرا . ولم تجد الحكومة في سنة
١٩٣٣ وسيلة لمعاقبة عشيرة - الصدعان - حين اغتيل وكيل
املاك بعض الوزراء في منطقتها سوى فرض غرامة ٢٠,٠٠٠
ربية ، وهي تعادل الآن ١٥٠ الف ليرة سورية على اساس
سعر الذهب مع اجلاء ٦٣ بيتا منها بما فيها من لواء الكوت
كله .

ثم أخذت تتحول هذه الحوادث شبه الفردية الى تقتيل
عام ، وسفك للدماء بالجملة ، على يد الحكام المهووسين ،
او الوزراء المعتصنين بالمأجورين حتى أخذ يتردد صدى هذه
الفظائع على صفحات الجرائد - رغم التضييق - وفي
العرائض والبرقيات بشكل احتجاج صارخ عام ، واشمئزاز
شامل من هذا الوضع المخيف . وفي كتاب المعارضة الموحدة
في المجلس النيابي - على تحفظها - اشارة صريحة الى
سياسة التقتيل العام التي كانت تلجأ اليها الحكومات الرجعية
لمعالجة شؤون العراق الحيوية ، لقد قدم هذا الكتاب الى
الديوان الملكي في ١٠ مايس ١٩٣٦ ومما جاء فيه :

« والادهى من ذلك استباحة الحكومة - حسبما

تواترت الاخبار وشاعت في العاصمة — التقتيل العام دون
رحمة بجريح او مستسلم ، على أن مثل هذه الاستباحة ،
مع كونها عمل فظيع لم يسبقها اليه اية أمة من الامم الا في
اساطير العصور المظلمة ، مثير للحفاظ ، مهيج للشعور ،
والعواطف ، مهدد للوحدة بالتمزيق ، وهذا عزيز على كل
عراقي » •

هذه كانت خطط الاستعمار

والخلاصة ان هذه الفترة المظلمة التي تلت عقد معاهدة
١٩٣٠ وجاءت كنتيجة طبيعية حتمية لها ، كانت فترة قد هيا
الانكليز ظروفها ، ومهدوا سبيلها ، لقتل الحركة القومية
التحررية في العراق واضعاف الروح الثورية في الشعب
وتوجيه نضاله الجبار عن الاستعمار البريطاني الى نزاعات
داخلية بين الحكم « الوطني » المزيف ، وبين الشعب الطامح
الى الحرية والديموقراطية والحكم النيابي الصحيح • وقد
افلح الانكليز الى حد كبير في سلب مكاسب الشعب العراقي
مكسبا بعد آخر حتى عاد وضع العراق الى نوع من
الحكم لا يختلف كثيرا عن ايام الاحتلال الا بالاسم •

توجيه الاستعمار البريطاني لسياسة العراق الداخلية

لم يكن الاستعمار البريطاني ليستطيع بلوغ هذه النتائج الباهرة التي توصل اليها في حكم العراق واستعباد شعبه وجعله مرتعا خصيبا لنفوذه العسكري ، ولاحتكار شركاته ، لو لم يقف من سياسة العراق الداخلية مواقف المعروفة المساندة لكل اتجاه رجعي في كل ناحية من نواحي الحياة ، ولو لم يوجه مؤسسات العراق ونظمه وحتى مدارس ، وفق مصالحه الاستعمارية آتفة الذكر .

ان مساندة الاستعمار البريطاني للنظام شبه الاقطاعي في العراق ، توضح لنا خطته الاساسية بالنسبة لسياسة العراق الداخلية .

لقد شجع الاستعمار البريطاني نظام الاقطاع وسند أربابه ، وفسح المجال أمام بعض شيوخ العشائر وأعوانهم كي يحتلوا معظم مقاعد مجالس الاعيان ومجالس ادارات الالوية والبلديات ، ووسع نفوذهم في دوائر الدولة المختلفة ، مباشرة أو بالواسطة ، حتى غدوا ممثلين لمصالحهم أو مصالح أعوانهم وتحولوا الى عشرات تعيق تطور الدولة وتحول دون اي تقدم حقيقي يهدف الى تطوير العراق وترقيته .

مدى النفوذ الاستعماري في دوائر السلطة التنفيذية والتشريعية

كان وضع المستشارين والخبراء الفنيين والمشاورين في الالوية ولدى العشائر أشبه بوضع الملوك مطلقى الصلاحية يتصرفون في دوائر الدولة المختلفة تصرف السيد بملكه . فيتدخلون في دقائق الامور وتوافهها ، يشرفون على توزيع الاراضي ، وعلى تنظيم الري وعلى تعيين حدود الاقطاعات ، فكانوا يثيرون - متعمدين - الخلافات والمصادمات بين الناس ، تلك المصادمات التي لا يستطيع حسمها غيرهم طبعاً . كانوا يضعون الخطط والتصاميم لرجال الاقطاع لضمان بقائهم في اقطاعاتهم وتوسيع حدود هذه الاقطاعات او تملك الاراضي الجديدة التي تنشأ عن مشاريع الري الحديثة اليهم دون توزيعها على الفلاحين او توزيعها بالشكل الذي ينتهي بها الى ايدي هؤلاء عاجلاً او آجلاً .

كذلك عمل المستعمرون الانكليز لتوجيه السلطة التشريعية واكثر رجالها من شيوخ الاقطاع او كبار التجار والملاكين المتهادنين مع الاستعمار ، وجهة تسند هذا النظام الفاسد ، وذلك بسننها القوانين والشرائع الرجعية التي تعوق التطور وتثبت الاوضاع الشاذة او تحميها من أي خطر

شعبي عاجل أو آجل • واكبر مثال على ذلك تلك القوانين والتشريعات التي تناولت شتى نواحي الحياة في تلك الفترة التي أعقبت معاهدة ١٩٣٠ فكانت اكبر حرب شنت ضد تحرر العراق وتقدمه • ويأتي قانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ على رأسها ، فقد اضاف هذا القانون الى قيود الاقطاع القديمة قيودا جديدة تثبت امتياز الملاكين والسراكيل (وكلاء الاقطاعيين) وتجعل من الفلاحين مجرد آلات صماء للانتاج لا أهمية لرغباتها او لمصالحها أو لعواطفها .

وكذلك كان شأن نظام توزيع الاراضي ، ونظام دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات وغيرها ، فقد اعتبرتها القوى الوطنية صورا مخزية مخجلة تكشف عن خنوع وخضوع الهيئات التشريعية المتعاقبة لرغبات وتوجيه رجال الاستعمار ساندي النظام الاقطاعي والمستفيدين منه •

انقلاب ١٩٣٦

كانت السياسة الاستعمارية التي شرحناها في الصفحات السابقة طابع الحكم في العراق فما الذي كان يدفع الانكليز للتهالك في سبيل تنفيذها ، وما الذي كانوا يريدون حمايته من ورائها ؟

كانوا يريدون تثبيت أقدامهم في العراق ، وتخليد حكمهم غير المباشر ، وذلك لحماية قواعدهم العسكرية ، التي ضمنها لهم معاهدة ١٩٣٠ في العراق ، وبالتالي لاستغلال خيرات العراق بالاضافة الى حماية طرق الامبراطورية .

كانوا يريدون حماية آبار النفط التي امتلكوا امتياز استثمارها ، وبدؤوا فعلا يجنون ارباح هذا الاستثمار . كما كانوا يريدون الاستيلاء على الآبار الجديدة في الموصل والبصرة ، لاضافتها الى مقتنياتهم الاستعمارية السابقة .

كانوا يريدون حماية احتكارهم لطرق العراق البحرية والنهرية . واخضاع تجارة العراق ، واسعار المنتجات العراقية الحيوية للمصالح الاستعمارية التي تفرضها دوائر التجسس البريطاني . كانوا يريدون لتحقيق هذه الاغراض . اضعاف الجيش العراقي وابقائه أعزل من السلاح ، وتفكيك عرى وحدة الشعب . والمحافظة على النظام شبه الاقطاعي . وفرض حكومات رجعية لا تعاندهم . بل تظل أمينة طائعة لما تفرضه عليها دوائر التجسس الانكليزية .

فاذا ما تبين للساسة الانكليز القابضين على سياسة العراق بخيوط متينة ، العلنية منها والخفية ، أن هناك ما يهدد

هذه السلطة ، انتفضوا مذعورين وكالوا لهذا الخطر الضرب
ومحقوه بكل قسوة وحزم • وبأقصى سرعة ممكنة •

وفي عام ١٩٣٦ كانت مساوىء الحكم قد بلغت الذروة • •
كانت الجماهير العراقية قد لمست لمس اليد خيانة حكامها
وتخاذلهم • وتعفیر جباههم على أعتاب المستعمرین • • وكانت
الضائقة الاقتصادية قد استحكت • والارهاب وحرمان
الشعب من أبسط الحقوق الديمقراطية قد باعد ما بين
الشعب والحكومات المفروضة عليه وقطع السبيل لكل لقاء •

فلما أعلن الفريق بكر صدقي تمردہ على حكام بغداد •
وقام بانقلابه العسكري في ١١ آب ١٩٣٦ هلّل له الشعب
واعتبره بداية الخلاص من الاستعمار الانكليزي وفاتحة
التحرر من الفوضى والتأخر والضائقة والحرمان • وأمل أن
يجتث هذا الانقلاب نهائيا جذور الاستعمار الانكليزي من
العراق • ويطوي صفحته الى الابد •

وكان بكر صدقي قد نال شهرة فائقة بتمعه ثورة الآشوريين
عام ١٩٣٣ ونال بسبب ذلك غضب السفارة البريطانية فكالت
له الصحف الانكليزية في عام ١٩٣٣ وما بعدها السباب ،
واعتبرته مسؤولا عن موقعة (سميل) التي قيل ان الثوار
الآشوريين قد تعرضوا فيها للقسوة •

ولكن بكر صدقي كان متهما أيضا بأنه عدو للقومية العربية في العراق • وانه على جراته واقدامه كان عاجزا عن قيادة الشعب العراقي قيادة سليمة • عاجزا عن فهم المطامح الحقيقية للشعب والمشار التي تستطيع تمتين وحدته • فهو لم يدرك أهمية الشعور بالقومية العربية في العراق • وأثر هذا الشعور على تأجيج الحركة الوطنية ودفعها الى الامام ، فأدار لها ظهره وأيد اتجاهها اقليميا شكك العناصر العربية في أهداف الانقلاب وغاياته • ومكن للمستعمرين ان ينفذوا من هذه الثغرة الى تفكيك الحركة الوطنية واضعافها وبالتالي الى القضاء على حركة الانقلاب •

لم يكن لدى بكر صدقي حين فام بانقلابه برنامج خاص داخلي او خارجي • وانما كان يحمل آمالا عامة مبهمة عن تحرير العراق من النفوذ الانكليزي وتقوية الجيش وتسليحه وربما كان يهدف الى انشاء حكم فردي قوي في العراق يكون هو على رأسه • فأفسح المجال لقيام حكومة تؤم بضرورة مقاومة السيطرة الانكليزية ، والحد منها ، ومنع تدخل دوائر التجسس في شؤون العراق • وهي وزارة حكمت سليمان • ومما جعل طبقات واسعة من الشعب تلتف حول هذه الحكومة ، اشتراك رجال من كبار المخلصين يتمتعون

بثقة الشعب العراقي أمثال المرحوم جعفر ابو الثمن والمناضل الوطني كامل الجادرجي فيها . كما أفسح رجل الانقلاب المجال أمام الشعب كي ينتخب بشيء من الحرية ممثليه لمجلس نيابي جديد فكان هذا المجلس أكثر تمثيلا للحركة الوطنية من المجالس السابقة . وبدأ فعلا اتجاه جدي في صفوف بعض النواب والوزراء والعناصر الوطنية المؤيدة ، في صفوف الحكومة وفي خارجها ، لانجاز بعض الاصلاحات المهمة في حقول السياسة والاقتصاد والثقافة . وكان من الممكن لو تمت هذه الاصلاحات أن تبوء بالفشل المؤامرات التي دبرت في ليل للإطاحة بهذه الحكومة .

ولكن أبطال الانقلاب لم يدركوا أمانى شعب العراق بصورة صحيحة كما ذكرنا . كما ولم تقم الحكومة بما وعدت به من الاصلاحات واضطر الوزيران الوطنيان الموثوقان من الشعب للاستقالة والانسحاب . ومع أن بكر صدقي بطل الانقلاب كان يؤمن باستقلال العراق الا أنه لم يتجاوب قط مع القضية العربية ولا آمن بها كما شرحنا ، ساهيا عن أهمية الشعور العربي الذي كان يغمر العراق ويوجه القسم الاكبر من السياسة والشباب وجماهير الشعب في نضاله التحرري . وكان من الممكن بعد ان استقالت العناصر الاصلاحية

من الوزارة • وبعد أن افحازت الحكومة الجديدة الى اليمين بصورة عامة • وتخلت عن وعودها في الاصلاح • واعلنت عن احترامها للمعاهدة أن تبقى في الحكم وأن تستعيد ثقة الانكليز ، وتحظى برضاهم • ولكن بكر صدقي كان يطمح الى أكثر من ذلك فظل الانكليز غاضبين •

كان بكر صدقي يريد ان يقلص النفوذ الانكليزي في العراق • وكان يهدف فعلا ، مهما كانت اتجاهاته وافكاره ، لانشاء عراق مستقل لا يرتبط بالعروبة ارتباطا وثيقا ولكنه عراق نظيف بعيد عن تأثير دوائر التجسس البريطانية ، وقد عمد لتحقيق اهدافه هذه الى سلوك سياسة أغضبت الانكليز وألّبتهم عليه • فشنوها ضده حربا عوانا انتهت بقتله وفشل حركته •

أراد تقوية الجيش وتسليحه فعلا ، ففاوض ايطاليا ، والمانيا لهذا الغرض • ورصد في الميزانية (٨) ملايين دينار لانشاء معامل للأسلحة تعهدت له المانيا بانشائها بشروط سهلة ودعته لحضور مناورات جيشها • ولما كان في الطريق يحمل مسودات الاتفاقيات هذه قتل في مطار الموصل • واسدل الستار على مسألة التسليح مؤقتا • وكان من الممكن أن يقف الجيش الى جواره وان يحبط المؤامرات التي بدأت

تتكون ضده في قلب الجيش ولكن خطأ بكر صدقي أنه تنكر لكل من يقول بالعروبة في قلب الجيش . فأبعد عنه عددا كبيرا من القادة العرب . وحولهم ضده ففقد معوتهم وتأيدهم في أخرج الظروف .

كانت الدوائر الاستعمارية تريد المحافظة على احتكارها للنفط العراقي . وتسعى جاهدة لضم امتياز استثمار فقط البصرة المكتشف حديثا الى هذا الاحتكار . فأعلن بكر صدقي عن عزمه على تحرير العراق من السياسة النفطية هذه . وطالب بتعديل شروط الامتياز القديم ووضع امتياز استثمار فقط البصرة في مزايمة عالمية بصرف النظر عن جنسية الشركات المتقدمة للحصول عليه . وقد تقدمت فعلا شركات المانية وايطالية بعروض مغرية جدا وكان من المنتظر أن تفوز بالامتياز لولا مقتل بكر صدقي الذي أفسد هذا المشروع في اللحظات الاخيرة .

وكانت بريطانيا تحرص كل الحرص على حماية احتكارها لطرق التجارة الجوية والنهرية في ثغور العراق وأنهره . حتى أن ممثل شركة (بيت لينج) في مجلس العموم البريطاني أعلن في أبان أزمة سكة حديد « برلين - بغداد - البصرة » عام ١٩١١ أن الشركة لن تخرج من العراق الا على أسنة الحراب ، فأخذ

بكر صدقي يفاوض شركة بحرية يونانية لاعطائها امتياز
النقل البحري والنهري في العراق وتحطيم سياسة الاحتكار
الانكليزية التي زاولتها شركة بيت لينج . وقد تقدمت الشركة
اليونانية بشروط مغرية ايضا . وكان من المنتظر أن تفوز
بالامتياز لولا أن عاجلت المنية الفريق بكر صدقي واطاحت
بحكومته .

وهكذا فان الفريق بكر صدقي لم يحسن سياسة الشعب
العراقي فتخلّى عن الاتجاه الاصلاحى داخليا . ولم يدرك
أهمية المشاعر العربية ، ايمان الشعب بقوميته العربية
الخالصة ، فأدار ظهره لها وترك المجال أمام الاذئاب كي
يشلموا وحدة الشعب ويشيروا النعرات والتعصب
العرقين بين أبنائه المناضلين ففقد بذلك قواعده الشعبية
التي كونها عندما قام بانقلابه والتي بدونها لا يمكن لحاكم
عراقي أن يطول حكمه وان يستقر . وهو في نفس الوقت
فقد ثقة الانكليز لانه حاربهم في جميع المصالح التي يضحون
بكل شيء في سبيل المحافظة عليها . لذلك نجحت المحاولات
التي هدفت الى التخلص منه والعودة بالعراق الى أحضان
دوائر التجسس البريطانية . فقتل بيدجندي في مطار الموصل
في ١٢/٨/١٩٣٧ واسدل الستار على عهد الانقلاب بمحاسنه
واخطائه .

ثورة العراق الوطنية لعام ١٩٤١

باغتيال الفريق الركن بكر صدقي سقطت وزارة حكمت سليمان وخلفتها وزارة جميل المدفعي زميل نوري السعيد الذي كان يكمن وراء هذه الازمة ، فأعادت للاستعمار البريطاني سطوته ونفوذه . وعاد ضباط الاستخبارات البريطانيون الى القواعد التي أقاموها في بغداد والالوية يزاولون أعمالهم اليومية المعتادة ، في تفريق صفوف الشعب ويتدخلون في مختلف شؤونه الداخلية . وبدأت الوزارات تجيء وتذهب دون أن تحقق اصلاحا ما . وظل الشعب يرزح تحت وطأة الاحكام العرفية والضغط والارهاب ، في نفس الوقت الذي كان يشتد فيه التدخل الاستعماري في شؤون العراق ، والذي تجلّى بأقبح صورته في تخلي حكومة المدفعي عن حق العراق في شط العرب لايران نزولا عند رغبة دوائر التجسس البريطانية ، وتحقيقا لمصالح شركات النفط الانكليزية في عبادان والمحمرة . وفي وقوف حكومة العراق يومئذ موقفا مخزيا من أزمة لواء الاسكندرونة ، اذ أيدت عمليا العدوان التركي وباركنه ، كما حالت دون تسليح الجيش العراقي بكل الوسائل .

ان السياسة المناهضة للحركة الوطنية التي تفهدها حكام

العراق آنذاك نتيجة لتسوية ١٩٣٠ والتي قادها نوري السعيد وجميل المدفعي واماثلهما كانت قد قضت على التنظيم الحزبي والنقابي وحتى الرياضي في العراق ، منذ عام ١٩٣٤ وفرضت على البلاد حكما ارهايبيا لم ير العراق مثله من قبل . كما سبق وذكرنا . فلما تم لها خنق الحركة الوطنية في بغداد والمدن الكبرى من العراق التفتت الى الريف والى العشائر حيث كانت ، ثورة العراق الكبرى ، قد عمقت جذورها الوطنية ، وخاصة في الفرات الاوسط . فأثارت العشائر ، بعضها على بعض . وتعاونت الفئات الحاكمة مع موظفي الاستخبارات الانكليز ، في اضرار نار النزاع والفوضى والتقاتل على امتلاك الاراضي والمياه ، مستفيدين من الجهل المستحكم ومن اثارة الاطماع في نفوس الشيوخ ومنحهم المغريات . وكانت الحكومات ، كلما اندلعت الثورة في مكان ، أرسلت القوات المسلحة لاقمادها بكل قسوة وبدون رحمة . لشحن عقول أبناء العشائر بالحق والضعيفة ضد الجيش الوطني . فلما أمن الانكليز واجراؤهم جانب العشائر واخمدوا جذوتها الوطنية المتقدة ، مثلما فعلوا بالحركة الوطنية قبلها واشغلوا مختلف طبقات الشعب بأنفسها ونزاعاتها ، التفتوا الى الجيش — وهو القوة الوحيدة الباقية — لشله .

عن العمل وتفكيك عزه وتصفيته ، فاستخدموه لتأييد هذا
او ذاك من الحكام ، وزجوه في معمعان السياسة في عام ١٩٣٥
لاول مرة . الامر الذي مهد لهذا الجيش أن يتصل عن قرب
بأحداث العراق الداخلية والخارجية ، ومكنه من أن يكتشف
العوامل الخفية ، التي تلعب من وراء الستار ، لابقاء العراق
رهن الذل والعبودية .

ثم تم انقلاب بكر صدقي في عام ١٩٣٦ فأتاح للجيش
تدخلا أكبر في تعيين سياسة الوطن ، حتى أصبح تدخله في
جميع شؤون البلاد امرا مألوفا من الناس . وترك الانقلاب
أثره في نفس كل ضابط وجندي ، فشجع العناصر النشيطة
من مدنية وعسكرية للالتقاء والتفاهم والتداول في مختلف
الشؤون .

حاول الانكليز — على عادتهم — أن يستغلوا هذه الصفة
الجديدة للجيش العراقي . لاستخدام تدخله في تأمين
مصالحهم وحمايتهم . فكان لا بد لهم من أن يربطوا قاداته
بهم أو بعمالئهم ولا يتم ذلك الا بتفكيك تلاحم قاداته وضباطه
فحاولوا اثارة القادة والضباط بعضهم ضد بعض مثيرين
المطامع في نفوس ضعاف النفوس . حاولوا — باندساس
نوري السعيد والوصي وأعوانهما في صفوف الجيش —

شراء العناصر القوية واستغلالها خلال عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ وعقد الوصي - لهذه الغاية - اجتماعات سرية اسبوعية في قصره لا يحضرها الا عدد معين من الضباط القادة . وكان نوري السعيد والسفارة البريطانية توجه هذه الاجتماعات دون علم الضباط باستخدام الوصي واسطة سرية لذلك . للكشف عن نوايا الضباط الحقيقية ولاحباط حركتهم الوطنية الناهضة في صفوف الجيش . ولكن جميع المحاولات فشلت ، وذهبت مساعي الانكليز والعملاء ، في صفوف الجيش ، أدراج الرياح .

ان هذا التماس المباشر ، والاتصالات التي قامت بين رجال الحكم - على اختلاف اطماعهم ومشاريعهم - وبين قادة الجيش وضباطه ، مكنت القادة الشرفاء من امثال العقداء صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد ورفاقهم . . . من ان يثبتوا مواقعهم في الجيش ويعمقوا الشعارات الوطنية العربية القائمة على مبدأ ازالة النفوذ الانكليزي وتحرير العراق سياسيا واقتصاديا والغاء معاهدة ١٩٣٠ مع ذيولها وملاحقها ، لدى كافة العسكريين ، ولكنهم اعلنوا - في الوقت ذاته - ان هذه السياسة الوطنية لا تنجح الا اذا كان الجيش مسلحا موحدا قويا ، فكان شعار تسليح

الجيش طوال الاعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ من أهم
شعارات قاداته الوطنيين •

وكانت كارثة فلسطين واقترح تقسيمها ويجاد مرتكز
شرعي دائم للصهيونية الباغية فيها ، قد هز العالم العربي •
وكذلك كانت كارثة لواء الاسكندرونة التي اقتطعت جزءا
ثميناً من الوطن قد حفرت جرحاً عميقاً في نفس كل عربي
حر • وكانت خيانة فرنسا في رفض توقيع المعاهدة قد هزت
المشاعر في كل بلد عربي وألبت كل نفس « تواقه » ضد
المستعمرين انكليزاً كانوا ام فرنسيين ام اتراكاً •

وقد أثرت هذه الكوارث ايما تأثير في نضال الشعب
وفي تعميق جذور الحقد الوطني في نفوس ضباط الجيش
وقادة الجماهير الشعبية ضد الاستعمار وعملائه وأعوانه ،
بل وفي بلنورة الحركة الوطنية في العراق وابرار طابعها
العربي التحريري المميز •

وكانت هجرة عدد من الوطنيين السوريين والفلسطينيين
الى بغداد ، عاملاً آخر من عوامل تعميق تلك الشعارات
وبلورتها •

ولكي تستطيع الفئات الوطنية الواسعة من مدينة
وعسكرية ، ان تحقق الاهداف الوطنية الجديدة ، التفتت

الى الجيش منادية بضرورة تقويته وتسليحه ومضاعفته •
وبدأت الفئات القائدة فعلا ، نضالها في هذا السبيل ، فكانت
تصطدم دائما بالعقبات التي يضعها الانكليز امامها ، بالممانعة
حينما والمماطلة والتسويق حينما آخر وبالوعود الكاذبة
وبالرفض في معظم الاحيان •

لقد شرح الشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ ، في
مذكراته ، وكان آمرا للحركات وعضوا في مجلس الدفاع
الاعلى ، هذه الناحية شرحا مفصلا واعيا ، فذكر بان مماطلة
الانكليز دفعت بالجيش لان يبحث عن السلاح في الاسواق
العالمية ولا سيما في ايطاليا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا ، وعقد
الجيش - فعلا - صفقات واسعة لشراء اسلحة ثقيلة ولا سيما
الاسلحة المضادة للطائرات • فلما علم الانكليز بهذا التصميم
والحزم ، ارسلوا اعوانهم وعلى رأسهم نوري السعيد
يعرضون موافقة انكلترا على تزويد الجيش بما يريد من
السلاح وزادوا ، ان الاسلحة التي تتضمنها الطلبات السابقة
قد حزمت وهي تنتظر النقل • ارصد الجيش فعلا (٣,٥)
ملايين دينار والغى الصفقات السابقة •• وبدأ ينتظر وصول
الاسلحة •• وبدأ الانكليز يماطلون ويكذبون •• ثم
ارسلوا بما يعادل (٨٠٠) الف دينار اكياس رمل واحذية

هندية للجنود . وهكذا ادرك القادة وكل وطني في العراق ان انكلترا لا يمكن ان تسليح جيش العراق او ان تسكت عن وحدته وتضامن قاداته . وان اعوانها الخونة على علم بنواياها هذه وانهم أداتها الطيعة لتنفيذ كل مؤامرة من مؤامراتها .

ونشبت الحرب العالمية الثانية في القسم الثاني من عام ١٩٣٩ . . واخذت انكلترا تحشد جيوشها في الشعيبة والبصرة وسن الذبان ، تمهيدا لاحتلال العراق احتلالا كاملا . الا انها كانت تدرك استحالة احتلال العراق الا بعد كسر الحركة الوطنية الناهضة فيه . وتخضيد شوكة الجيش الذي اتخذ من نفسه حارسا للحركة الوطنية . ولكي تزيل هذه العقبة الاساسية الباقية ادركت انه لا بد من اعلان حرب محلية على الجيش العراقي . وعلى اساس هذه الخطة الجديدة بدأت استفزازات الانكليز ضد الشعب وضد جيشه الباسل .

لقد تولى الوزارة في هذه الفترة عدة شخصيات معروفة كطه الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وجميل المدفعي ونوري السعيد . أما طه الهاشمي فقد حاول التوفيق بين اطماع الانكليز وخططهم الجديدة وبين مطامح الشعب بتجميد

الوضع ما امكن • وأما نوري وجميل فقد اندفعا في تأييد المطالب الانكليزية بحماسة تفوق حماسة الانكليز انفسهم • ووقف رشيد عالي الكيلاني ضد هذه الاطماع متجاوبا مع الجيش والشعب ، فتألب عليه العملاء والجواسيس وضغط الوصي ، حتى اضطر الى الاستقالة : وتتلخص المطالب الانكليزية بالنقاط التالية :

١ - فتح ابواب العراق جميعا امام الجيوش البريطانية لتتنقل وتنحشد بكل حرية •

٢ - اشراك فرقتين عراقيتين او اكثر في صحراء ليبيا او في البلقان •

٣ - قطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا •

الا ان مجلس الدفاع الاعلى رغم ان نوري السعيد كان رئيسا له حينما كان رئيسا للوزارة وعضوا فيه حينما كان وزيرا للخارجية رفض هذه المطالب ولم تقنعه حجج الانكليز ولا دفاع نوري السعيد المستميت • فعمد نوري السعيد الى ايقاف اجتماعات مجلس الدفاع الاعلى نهائيا واحال رئيس اركان الجيش الى التقاعد • • وبدأ يعمل لتفكيك صفوف الجيش واثارة الضغائن بين قادته ولكنه فشل في

هذا المسعى • فكتل القوى الرجعية في البرلمان وشن على الجيش في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤١ حملة عنيفة من الافتراءات متهما اياه بالتدخل في السياسة • مع ان الامور التي اختلفوا عليها كانت عسكرية سوقية وهي من صميم اختصاص الجيش •

وكنتيجة لهذا الفشل لجأ الوصي الى استخدام سلطات دكتاتورية في اقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني والضغط على بعض الوزراء كالבصام والهاشمي للاستقالة بشكل ينافي قواعد الدستور • فلما تملل الجيش من هذه السياسة • التجأ الوصي سرا - وبدون علم الحكومة - الى الديوانية في الفرات الاوسط وأخذ يتصل بالمتصرفين وضباط القطعات ورؤساء العشائر محرضا اياهم على الثورة ضد حكومة بغداد •

وازاء هذا الخطر الداهم ونتيجة لظروف الحرب وتحشيدات الجيوش البريطانية اضطر قادة الجيش الشرفاء بالتعاون مع القوى الوطنية الاخرى للتدخل ومنع انتهاكات الوصي للدستور وبدأوا مفاوضات طويلة معه للوصول الى هذه الغاية • فلما فشلت جميع المساعي تم تأليف وزارة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢ نيسان

١٩٤١ • فطار الوصي بمعية علي جودة الايوبي سرا يرافقه
ضابط الاستخبارات الانكليزي (دون فيل) الى الحبانية
حيث معسكر سن الذبان الانكليزي والتحق بهم جميل
المدفعي بطائرة انكليزية • ثم طاروا من هناك الى البصرة
حيث لجأوا الى البوارج الانكليزية الراسية في شط
العرب • وكان متصرف البصرة حينذاك الخائن صالح جبر
يمهد السبيل لاحتلال البصرة من قبل الانكليز ، فراح
يكاتب رؤساء العشائر محرضا اياهم ضد حكومة الدفاع
الوطني •

كانت حكومة الدفاع الوطني قد اعلنت فور تسنمها
الحكم عن رغبتها في المحافظة على العهود الدولية وفي
تنفيذ معاهدة ١٩٣٠ دون تحوير • كما اعلنت عن موافقتها
على عودة الوصي على ان يلتزم حدوده الدستورية • واعلنت
بريطانيا عن عزمها على الاعتراف بالحكومة الجديدة واوعزت
للوصي ان يترك البصرة الى فلسطين ففعل • • ولكنها كانت
تراوغ وتعمل — في الوقت ذاته — سرا على حشد جيوشها
وتهيئتها للمعركة الاخيرة • فلما تمت استعدادات العدو
شن الانكليز الحرب على القوات العراقية فجأة في ٢ مايس

١٩٤١ • وبدأت المساعدات تتدفق من الاردن بقيادة
ابي حنيك • ومكن صالح جبر للانكليز من احتلال البصرة •
واخذت القوات الانكليزية تتقدم من سن الذبان نحو
بغداد ••

« قال الشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ : لقد فرض
علينا الانكليز الحرب فرضا لانهم كانوا يريدون توجيه
سياسة العراق وفق مصالحهم الاستعمارية متجاوزين
نصوص المعاهدة الانكليزية العراقية • وما قصدنا قتالهم
والاشتباك بهم ولكنهم بادءونا بالقتال فكان لا بد لنا من
الدفاع عن شرفنا ووطننا » •

ودافع الشعب والجيش فعلا وبأضعاف ما يستطيع عن
كرامة وطنه وشرفه فقاوم شهرا كاملا رغم انه كان يفتقر الى
كل شيء ولكنه اضطر بعد هذه المقاومة الضارية الى التراجع
وسقطت الفلوجة ثم بغداد في يد العدو وتركت حكومة
الدفاع الوطني بغداد وتشتت كرام الوطنيين والضباط •
وعاد الوصي وبقيّة الاجراء الخونة مع حقائب الجيش
الانكليزي الغازي ليتسمنوا كراسي الحكم مسنودين بحراب
الانكليز في بغداد •• ليشنوا حملتهم الارهابية الانتقامية
التي اسالت دماء كرام الوطنيين •

وكما فعل جميل المدفعي بعد اغتيال الفريق بكر
صدقي وسقوط وزارة حكمت سليمان اذ عاد لرئاسة
الوزارة ليعيد للاستعمار الانكليزي سطوته ونفوذه .
كذلك فعل في هذه المرة بعد سقوط بغداد وظفر الجيش
الانكليزي على جيش العراق وشعبه ، فألف وزارة كانت
مهمتها الاولى تخضيد شوكة الشعب والجيش وتثبيت
اقدام الفاتحين واجبار الرؤوس التي لم تنحن على الخنوع .



العراق

المد الاستعماري الحديث

نفذ الانكليز واجراؤهم من الخونة حملتهم الانتقامية الارهابية بكل دقة واعادوا النظر في مؤسسات العراق جميعا من الاندية الرياضية الى الثقافية والاجتماعية والخيرية ، وعمدوا الى مناهج الدراسة فانتزعوا منها كل ما يمت الى التوجيه العربي بصلة ، واعادوا النظر بكتب التاريخ فبدلوا وشوهوا حتى الاحداث والوقائع كتبوها حسب مصالحهم الاستعمارية ، بعد أن ابعادوا كل الاحرار عن وزارة المعارف ليحل محلهم الشعوبيون ، فكانت حربا سافرة ضد القومية العربية ، حرب دعاية وثقافة لا حرب ارهاب وافقار وتجويع وزج الاحرار بالسجون فحسب ، واستمرت هذه السياسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

بعد الحرب مباشرة :

وما ان وضعت الحرب أوزارها ، حتى بدأت الحركات

القومية التحررية نشيطة فعالة بين الشعوب المستعمرة جميعها ولا سيما الشعب العربي ، فشهد الوطن العربي مدا ثوريا رائعا ، ففي سورية هبت الجماهير تطالب بجلاء الاجنبي والاستقلال التام وفي مصر تأسست لجنة للطلاب والعمال قادت معركة النضال من اجل الاستقلال والجلاء •

أما في العراق ، فقد تظاهر الانكليز اول الامر انهم يرغبون في اطلاق الحرية الحزبية فسمحت وزارة توفيق السويدي سنة ١٩٤٦ بتأليف خمسة احزاب هي حزب الاستقلال وحزب الاحرار والحزب الوطني الديموقراطي وحزب الشعب وحزب التحرر الوطني •

وبوجود هذه الاحزاب تمتع الشعب في العراق ببعض الحرية واستطاع ان يتنفس قليلا ويستأنف نضاله القاسي المرير ، فقامت حركات عمالية في وزارة ارشد العمري التي أعقبت في العام ذاته وزارة توفيق السويدي ، وقاد العمال العراقيون نضالا صلبا من اجل الحياة النقابية والمطالب العمالية ، فقام عمال النفط في كركوك يطلبون زيادة الاجور ويوتا للسكن ، وقام عمال الخطوط الحديدية وغيرهم يطلبون بتطبيق قانون العمال وممارسة حقوقهم النقابية •• والتهب العراق كله بالروح القومية فانهلعت قلوب الانكليز

واجرائهم وعمد العمري الى قمع الحركة الوطنية والقومية بالقوة، فكانت مذابح جماعية ، منها مذبحه (مكاور باغي) في كركوك ، ومذبحه عمال الخطوط الحديدية ببغداد ، ثم تبع ذلك حملة وحشية على الاحزاب والمؤسسات والاندية انتهت عام ١٩٤٧ بمجيء خادم الاستعمار الوفي الى الحكم ، نوري السعيد . ففهم الشعب العربي في العراق ان هناك اشياء جديدة يريد الاستعمار تنفيذها ، فقد كان يلجأ الى نوري السعيد مباشرة كلما كانت هنالك خطة استعمارية كبرى .

كان قد مضى عامان على نهاية الحرب وكان الاستعمار الغربي قد بدأ يضع الخطط لتحقيق غايتين استعماريتين :

١ - الوقوف في وجه القومية العربية المتوثبة في كل مكان من الوطن العربي .

٢ - انشاء حلقات « دفاع مشترك » ضد الاتحاد السوفييتي حليفهم ضد الالمان بالامس القريب . وكان على الاستعمار الغربي - الانكلو - امريكي أن يسعى الى تسوية تحقيق هاتين الغايتين في كل المناطق التي يستطيع نفوذه اليها سبيلا .

بدأ رئيس الولايات المتحدة ترومان بدعوته في اوروبا بينما راحت انكلترا تطبق الخطة الجديدة في الوطن العربي

فتمخضت عن معاهدة صدقي - بينن التي احبطها الشعب في مصر ، فعمدت الى تنفيذها في العراق عن طريق اجرائها وخدامها التقليديين ولذلك اتت كما ذكرنا بنوري السعيد الى الحكم عام ١٩٤٧ فاجرى كعادته انتخابات مزورة مزيفة أدت الى مجلس نيابي يقبض نوري على ناصيته بكلتا يديه .

وانتهت مهمة نوري السعيد التمهيدية وأتت وزارة صالح جبر للتطبيق والتنفيذ ، تطبيق وتنفيذ التجربة التي فشلت في مصر . وانبرى فاضل الجمالي وزير خارجية هذه الوزارة يدعو الى « الدفاع المشترك » متخذا الى ذلك سبيل الدعوة الى تبديل معاهدة ١٩٣٠ ولكن المؤامرة لم تغب عن بصيرة الشعب المناضل الذي أصبح بحسه السليم وغفويته ووعيه يدرك حقيقة ما يريده الساسة الخونة المنحرفون . وتحرك الطلاب اول الامر وخرجوا بمظاهرة سلمية كبيرة ، وكان رد فعل صالح جبر عليها القمع الوحشي والرصاص على الطلاب ثم تعطيل الدراسة لاجل غير مسمى . ولكن رد الفعل الشعبي كان عنيفا ، فتضامن الطلاب جميعا وخرجوا بمظاهرات اعنف يهتفون بسقوط المعاهدة والوفد العراقي المفاوض في لندن والذي تشكل بصورة مشبوهة سرية . وتظاهرت الحكومة باستجابتها لبعض المطالب واطلقت سراح

الموقوفين وفتحت كلية الحقوق ، فاستطاعت ان تمضي بمفاوضاتها السرية في لندن وكان مشروع المعاهدة المعروفة بمعاهدة بورتسموث « او جبر - ييفن » نشرتها صحف العراق في ١٥ شباط ١٩٤٨ ورأى الشعب فيها قيودا دونها قيود المعاهدات السابقة جميعا : فهي « تحدث لجنة دفاع مشترك » تقوم بتنسيق شؤون الدفاع وتربط الجيش العراقي بالجيش الانكليزي وتلزم الوحدات العسكرية العراقية بالتعاون مع الوحدات العسكرية الانكليزية داخل العراق وخارجه وهي تحتم على العراق أن يمد الجيوش البريطانية بكل امكانياته في البر والبحر والجو . الى غير ذلك من القيود

انتفض الطلاب وبدأت مظاهراتهم تخترق شوارع بغداد وتنادي بسقوط المجلس الذي لا يمثل ارادة الشعب . وتقدم الطلاب تحت وابل الرصاص المنهمر فسقط منهم عدد من الشهداء وجرح عدد كبير ولما أتوا في اليوم التالي لاستلام جثث رفاقهم الشهداء هاجمهم البوليس برصاصه داخل مستشفى كلية الطب وقتل عددا منهم .

اندلعت الثورة في بغداد وهبت جماهير الشعب تشارك الطلاب مظاهراتهم وشعورهم وحيال هذا الشعور العام تظاهر الوصي الخائن بالتراجع فجمع بعض رؤساء الوزارات

السابقة ورؤساء مجلس الاعيان والنواب ومثلي الاحزاب
وانتهى الاجتماع ببيان جاء فيه : قد ابدى المجتمعون آراءهم
بمسودة معاهدة بورتسموث - العراقية - الانكليزية
واجمعت الآراء على انها لا تحقق امانى البلاد وليست دعائم
صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ووعد البيان بان
« الوصي لن يقوم بابرار أي معاهدة لا تضمن حقوق البلاد
وأمانها الوطنية » .

ولكن الخائن (البطل) صالح جبر اصدر وهو في لندن
بيانا قال فيه انه موثق بان البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة
ما يحقق الاماني القومية وان بعض العناصر الهدامة من
الشعوبيين والنازيين الذين اعتقلتهم عام ١٩٤١ استغلوا غيابي
عن العراق وحدثوا القلاقل والاضطراب في البلاد... وانتي
(أي صالح جبر) سأعود الى العراق فورا وأسحق رؤوس هذه
العناصر الفوضوية » .

وحقق صالح جبر القسم الاول من وعده وعاد من لندن
واذاع مساء يوم عودته بيان مدح فيه المعاهدة وهدد الشعب
بطلب اليه الاخلاص الى السكينة ، ثم اتخذ التدابير الشديدة :
من احتلال مفارق الطرق ، الى السيارات المصفحة تتجول
في الشوارع ، الا ان الشعب الباسل لم يعبأ بكل هذه التدابير

وتحدى الرصاص والاستحكامات والمصفحات اعزل الا من
ايمانه العميق المعجز وتحولت بغداد الى ساحة حرب واخرقت
صفوف الطلاب والشعب جدران الشرطة غير عابئة برصاصها
وتقدمت الى الجسر وقد اتى بعضها من الرصافة وبعض
آخر من الكرخ واقتحموا قوى صالح جبر التي حاصرتهم
ولكن رغم الحصار والرصاص المنهمر تقدم الاحرار المؤمنون
صفوفا متراصة مقتحمة خطوط النار .. وكان كل صف
يحتل مكان صف شهيد الى ان تدركه الشهادة ..
وكانت مذبحه الجسر الجماعية التي لم يعرف مثل لها في
تاريخ المذابح والمجازر .

النتائج :

استقال رئيس المجلس ووزيران من وزراء صالح جبر
وتبعهم بعض النواب ، وهكذا اكره الجزار صالح جبر على
الاستقالة .. وشيع الشعب المؤامرة الثانية لمعاهدات الدفاع
المشترك في الوطن العربي وأملى الشعب العربي فيها ارادته
ومهر مقبرة معاهدة جبر - ينفن بالدم المهرق البريء .

تلت هذه الوثبة الرائعة فترة قصيرة من الهدوء أنهتها
الاحكام العرفية المعلنة في ١٥ آذار ١٩٤٨ بحجة حماية
الجيش المحارب في فلسطين ، وعاد الاضطهاد الرهيب مرة

ثانية ، اضطهاد رهيب ، ساد فيه حكم البوليس مستهينا بأرواح الشعب وحرياته ومقدساته ولا سيما بعد أن عاد الى ترؤس الوزارة نوري السعيد - بطل معاهدة (جبر بيفن) بورثموت الحقيقي فشن الحملات الانتقامية على كل عربي حر في العراق ونصب المشائق تنفيذا للحكام والقوانين التعسفية وملاؤ السجون ، وكان كالمجنون تزيد فيه رؤية دم ضحاياه شهوة الدم ، فيمضي والغا فيه كالكلب المسعور ، حتى النهاية .

وفي معركة فلسطين اطلع الشعب في العراق على تأمر الوصي والحكومة مع الملك عبد الله ليحولوا دون تدخل الجيش العراقي تدخلًا فعالًا ثمرا .. وعرف تلك الخيانة السافرة ، فازدادت التهمة وازداد معها الارهاب والتنكيل ، وكما كانت كارثة فلسطين مريعة قاسية على الشعب العربي كله ، فتحت عيونه على حقيقة الطبقات الحاكمة في وطنه ، كذلك كانت في العراق تجربة عنيفة تركت في النفوس أبلغ الجروح واكوى الآثار .

استمرت الحال على هذا المنوال في العراق حتى عام ١٩٥٠ وهي بين مد وجزر ، لا يكاد الشعب ينكفيء على جروحه يضمدها ، فيسود الهدوء ، بعض الشيء ، حتى ينتفض ويعود

الى النضال ولسان حاله : الموت والفناء ولا السكوت عن
الخونة والمستعمرين •

كان البيان الاستعماري الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠
الذي أعلن فيه مثلث واشنطن لندن باريس أن الدول
الاستعمارية الثلاث ستتخذ في نطاق هيئة الأمم المتحدة
وخارجها التدابير اللازمة للحؤول دون استعمال العنف والقوة
بين دول منطقة الشرق الاوسط ، ثم اتبعته الدول المذكورة
مع تركيا في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥١ بمشروع استعماري
آخر يقول بتأليف منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط •
وجوبه المشروعان بمعارضة قوية وكان نصيهما الفشل الذريع
أمام مقاومة الشعب في العراق وسورية ومصر •

وفي هذه المرحلة بين ١٩٥١ - ١٩٥٥ ، خيم الارهاب
والاضطهاد على الشعب العربي في العراق بأبشع طرقهما
وصورهما ، في الاستهانة بأرواح الناس والفساد والرشوة
وسيادة البوليس واستخدام الحديد والنار للمحافظة على
الطبقة الحاكمة الخائنة وحكمها • حتى كانت انتفاضة
تشرين الاول التي بدأها الطلاب بسبب قانون تعسفي اريد
فرضه عليهم ، وانضمت اليهم جماهير الشعب في المقاومة ،
فاندحر البوليس أمام جموع الشعب الزاحفة المغضبة •

وتمكن الشعب ، رغم المواقب المتساقطة من شهادته ،
موكباً اثر آخر ، أن يحرق مكتب المعلومات الاميركي ومكتب
جريدة عراق تايمس البريطانية ومقر حزب نوري السعيد .
وطلب الى الجيش ان يحتل الشوارع ولكن الجيش العربي
الباسل ابقى اطلاق الرصاص على الجموع المتظاهرة الناقمة
وصعد المتظاهرون الى ظهور المصفحات يهتفون بحياة الجيش
حامي الوطن وانهلعت قلوب الحكام الذين ارادوا استخدام
جيش الوطن ضد الوطن والشعب فلجأوا في ظلام الليل
الدامس (والتجول ممنوع) الى اعتقال المئات والآلاف من
الاحرار ، واعلنت الاحكام العرفية وبدأت المحاكم العرفية
عملها الرهيب التعسفي باصدار الاحكام على كل متهم بالدعوة
الى القومية العربية والشعور الوطني .

في هذه المرحلة ، انبرت امريكا رافعة يديها بمشروع
للدفاع المشترك جديد في سبكه وشكله ، قديم في حقيقة
مراميه وأهدافه ، واتى وزير خارجيتها دلس الى المنطقة داعياً
للبضاعة القديمة - الجديدة ، وادت المحاولة الى وجه جديد
في الحكم هو وجه الخائن فاضل الجمالي (١٩٥٣) الذي
جاء فدشن النفوذ الامريكي الى جانب النفوذ البريطاني
في العراق ، وأخذ على عاتقه ادخال العراق بالاحلاف العسكرية

الامريكية ونجحت امريكا بسهولة في وضع أول دعامة من دعائم احلافها العسكرية بعقد ميثاق عسكري بين الباكستان وتركيا وبدأت الجهود والاستعدادات لضم العراق اليه ، وكانت الظواهر تتم على نجاح فاضل الجمالي بمساعيه ولكن المقاومة الشعبية وتكتل العناصر القومية والوطنية في جبهة واحدة وققت في وجهه ، فأجبر على الاستقالة واتجهت الطبقة الحاكمة الى اجراء انتخابات جديدة (١٩٥٤) بعد حل المجلس النيابي • واختير ارشد العمري لهذا الغرض وجرت الانتخابات في جو رهيب من الاضطهاد والتنكيل والتزوير ، ورغم ذلك نجح ١٢ نائبا من الجبهة الوطنية وادى هذا الكسب الشعبي الى مجيء نوري السعيد الى الحكم وبدأ حملته المنكرة الهائلة على الحريات والمنظمات الحزبية والافراد ، تمهيدا لحلف بغداد ولنصرة الاحلاف العسكرية وتحقيقها • بينما كان مندريس رئيس وزراء تركيا يقوم بجولته في العراق وسورية ولبنان يرافقه أينما حل للضغط الامريكي لقبول هذه الاحلاف •

وكان ما هو معروف من موقف الشعب والمجلس النيابي في سورية وحتى في لبنان من الدعوة الى الاحلاف ، مما أدى الى فشل مساعي امريكا وتركيا وبريطانيا •

وكان لمصر الثورة كلمتها واثرها البالغ في هذا الفشل ولا سيما في المؤتمر الذي عقد في القاهرة وحضره رؤساء الدول العربية الا نوري السعيد الذي امتنع عن حضوره خوفا من مجابهة المجتمعين بمقاصده ونواياه . فكان يدعو مجلس النواب العراقي الى الاجتماع ويعرض على المجلس المزيف الذي صنعه بيديه جزءا من اتفاق الحلف طالبا اليه المصادقة على مواده بسرعة وعجلة . . الى أن تم له تنفيذ المشروع الاستعماري ضد القومية العربية وضد سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز التي نادت به سورية ومصر وآمن بها الشعب العربي في كل مكان .

وفي نيسان ١٩٥٥ عقد مجلس العموم البريطاني جلسة وافق بها على انضمام بريطانيا الى الميثاق التركي العراقي أي الى حلف بغداد ثم تبعتها الباكستان بعد ثلاثة أشهر أي في تموز ثم ايران بعد خمسة اشهر أي في تشرين الثاني من العام ذاته (١٩٥٥) .

وخلال هذه المرحلة أي منذ بدء الدعوة الى الحلف العسكري الاستعماري حتى اواخر عام ١٩٥٥ ظلت امريكا تدعو اليه وتبذل الجهود الجبارة وتحيك المؤامرات في السر والعلن ، ومنها مؤامرة (اغتيال العقيد الشهيد عدنان المالكي)

لا تفشل مؤامرة الا اتباعها باخرى فورا ، ولكن هذه الجهود الهائلة والمؤامرات المتتابعة ذهبت ادراج الرياح ولم تتم الحلقة المعدة للطباق على القومية العربية ولا تمام الحزام الذي تريد الولايات المتحدة تطويق الاتحاد السوفيتي به .

ففي الاردن أطاح الشعب العربي بحكومة هزاع المجالي التي شكلت لقبول الحلف ، بعد ٧٢ ساعة من تشكيلها ، ثم تمكن من طرد كلوب ملك الاردن غير المتوج . وفي مصر كان الموقف صلبا في رفض الحلف المشؤوم ومعارضته ، وفي السودان أعلنت حكومة الازهري انها ضد الاحلاف . أما سورية فقد صمدت امام المؤامرات المتتابعة ..

وهكذا استطاع الشعب العربي في العراق ان يستثمر هذه المكاسب وان يمضي في نضاله ضد حكم الخائن نوري السعيد وضد حلف بغداد والسياسة الانكلو أميركية . ومضت القومية العربية في انطلاقها من نصر الى نصر ، ومبادئ باندونغ تمهد السبيل أمامها ، والشعب في العراق يزداد مضاء في نضاله ، يزيده موقف مصر وسورية قوة وعزيمة ، الى أن كان الاعتداء الثلاثي المجرم أثرتأميم القناة .. وموقف حكومة نوري السعيد من العدوان وتزويدها الطائرات البريطانية بالمدفوعات ، وكانت الانتفاضة الرائعة

للشعب العربي في العراق — الانتفاضة — قبل الاخيرة والتي
دفع فيها الشعب بكل قواه ليحول دون استخدام ثرواته ضد
اخوته المعتدى عليهم في مصر ••

وخرجت المظاهرات بصورة لم يعرف لها مثيل الا في
مقاومة معاهدة جبر — بينفن ، وتتابع مواكب الشهداء ،
تسهر بدمائها موت حلف بغداد ، وتمهد للانتفاضة الاخيرة
التي أطاحت باكبر معقل للاستعمار الغربي في العالم ، فكانت
ضريبة الدم الاخيرة التي سبقت ثورة العراق الجبارة واعلان
الجمهورية والعودة الى مكان العراق في الطليعة من وثبة
القومية العربية وانطلاقها الى توحيد العرب وتحررهم
الكاملين •



العراق

الرفقار - السياسة الاستعمارية

منذ أن وطأ المستعمرون الانكليز أرض العراق العربي سنة ١٩١٧ وسيطروا على مختلف مرافق الحياة فيه انتهجوا سياسة مقينة كانت ترمي الى شل كل حيوية فيه واستغلال كل موارده الاولى ، صناعية كانت أم زراعية ، فكان من نتيجة هذه السياسة المخربة أن تأخر العراق عن ركب التحرر العربي كل هذه الفترة رغم تلك الامكانيات الهائلة التي يحتويها . وهذا ما يفسر لنا ثورات الشعب العربي في العراق ووثباته المتكررة ولا عجب في ذلك فان هذا الشعب ابي بفطرته عنيد في ثوراته . وقد حاول الاستعمار أن يقضي على هذا العنف ويشل الحركة النضالية بافقار العراق وتجويع السكان فعمد الى فرض سياسة اقتصادية جعلت الميزانية في عجز دائم معتمدة في سد عجزها بالدرجة الاولى على حصتها من عائدات البترول ، ومع ذلك فان سياسة الافقار والتجويع

هذه لم تؤد الى ما رسمت من أجله ، فالثروات الهائلة الدفينة والارض الواسعة الخصبة ومياه الرافدين الغزيرة عطلت الى حد كبير ما اراده المستعمرون للعراق .

لقد أدت هذه السياسة من ناحية الى مضاعفة يقظة الشعب العربي في العراق وتفهمه لما يراد به وبيلاده فتابع عمله النضالي باصرار وعناد لتحرير أرضه واستغلال ثرواته ، ولكنها أدت من الناحية التالية الى شل حركة الانشاء والبناء في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولا سيما تصنيع القطر وتحريره من غزو البضائع الاجنبية .

١ - أثر السياسة الاستعمارية في الناحية الاقتصادية :

اعتمدت سياسة انكلترا الاقتصادية في العراق على بعض الاسس ، ادعت أنها ضرورية لتستطيع القيام بالتزاماتها تجاه تطوير العراق من ناحية وصك الانتداب من ناحية ثانية ولكن في الواقع أن هذه الاسس وضعت بعد دراسة عميقة لخدمة مآربها الاستعمارية ولصالح الشركات وبيوت المال الانكليزية واولى هذه الركائز :

١ = المشورة البريطانية :

منذ عقدت معاهدة ١٩٢٢ حتى معاهدة ١٩٣٠ حرص المستعمرون على أن تتضمن هذه المعاهدات تعهد العراق بان

يستخدم الموظفين الانكليز كمستشارين ثم كخبراء في جميع دوائر الدولة حتى الدوائر العسكرية الحساسة .

وقد حدد شروط استخدام الموظفين البريطانيين وعددهم باتفاقات خاصة وخصصت لهم رواتب ضخمة وقد نصت الاتفاقات الاولى على ان الحكومة العراقية ملزمة بتعيين موظفين بريطانيين يرشحهم المفوض السامي لوظائف معينة منها منصب مستشارين في وزارة المالية ووزارة الداخلية ومدراء عامين للجمارك والسكك والمينا وغيرها من المديريات المهمة وكثيرا ما كان يعين معاونين لهؤلاء من البريطانيين ايضا كما توسع تعيين الموظفين في مختلف الدوائر ولمختلف المناصب معقود خاصة .

ومن الطبيعي ان هؤلاء الموظفين الانكليز يعملون بوحى من حكومتهم ولمصلحتها بالدرجة الاولى ، وليس لمصلحة العراق والشعب العربي فيه ، وقد اطلق عليهم اسم موظفين ومستشارين نظريا ، ولكنهم في الواقع كانوا الموجهين الحقيقيين لمختلف النواحي في القطر الشقيق .

ب = نظام الباب المفتوح في التجارة :

ومن البديهي أن هذا النوع من النظام لا يتلاءم مع بلد ناشئ كالعراق يحتاج الى حماية اقتصادية لتنشيط صناعته

الوطنية وللوقوف بوجه الغزو الاقتصادي الاجنبي ، ولكي
لا تستفيد من هذا أية دولة اخرى غير بريطانيا •

أقامت بريطانيا العراقيل والحواجز الجمركية في وجه
الدول الاجنبية وسمحت لشركاتها بغزو العراق دون غيرها •
وبهذا الشكل نجد أن بريطانيا احتكرت العراق وجعلته
سوقا لصناعاتها كما جعلت منه منطقة لتموينها بالمواد الاولية
التي تحتاج اليها شركاتها ومصانعها • مما زاد في سوء الوضع
الاقتصادي هو أن المعاهدات الاولية نصت على منح بعض
الامتيازات للقوات والهيئات والمؤسسات البريطانية الرسمية
كاعفائها من دفع الرسوم على ما تستورده أو ما تصدره •
وعمدت بريطانيا من ناحية ثانية لتغطية سياستها الاستعمارية
فوضعت بعض القيود على الاستيراد بحجة حماية الثروة
القومية ولكن هذه القيود كانت لا تتعلق بالكيان الاقتصادي
للبلاد بل تدور حول صيانة الصحة العامة والثروة التاريخية
والامن العام ، وعندما اشتدت الازمة المالية سنة ١٩٣٠
تدهورت اسعار المحاصيل الزراعية وهبطت الصادرات
والواردات فأسرعت الحكومة العراقية لاستدعاء الخبر
الاقتصادي المشهور (سرهلتن يونغ) لمعالجة الوضع وبعد
دراسة شاملة واتصالات مع الحكومة البريطانية نشر تقريره

وقد دعا فيه الى تخفيض نفقات الدولة عن طريق ضغط الخدمات غير المنتجة والاستغناء عن قسم كبير من الموظفين وزيادة الإيرادات عن طريق زيادة الرسوم على البضائع الكمالية وزيادة القوة الشرائية وتخفيض الضرائب الزراعية لتشجيع السكان على استغلال اراضيهم وقد اخذت الحكومة العراقية بهذه الحلول ومع ذلك فان عجز الميزانية لذلك العام كان ٣٥٣ الف دينار ، أما العجز التجاري منذ الاحتلال حتى سنة ١٩٣٢ فان نسبته كانت تتراوح بين ٢٦٪ و ٢٩٪ سنوياً ويتضح لنا حرص بريطانيا على مصالحها الاستعمارية في الناحية الاقتصادية بشكل جلي من تأييدها للجهود الرامية لتحسين صنف المواد الاولية والغذائية وازافة سوق جديد الى اسواق شراء هذه المواد كما انها كانت تحرص على ترويج صناعاتها عن طريق اعفاء هذه الصناعات من رسوم الاستيراد وخاصة المضخات وآلات الري والآلات الزراعية . أما بالنسبة لما تصدره كالمصنوعات القطنية فقد خفضت الضريبة لتشجيع العراقيين على استيراد ما يحتاجون اليه دون التعامل مع دولة ثانية أو دون مساعدتهم على تأسيس معامل لانتاج ما يحتاجون اليه من هذه المصنوعات فقد عرقلت بريطانيا بتأسيس محالج للاقطان العراقية باعتبارها ستكون منافسة لجمعية انماء القطن البريطانية كما انها عرقلت وصول

ما يحتاج اليه معملا غزل الصوف ونسجه من معدات من
بريطانيا . ثم اخذت تسير على هذه السياسة في عرقلة كل
عمل يهدف الى تصنيع البلاد او توجيهها هذه الوجهة .
وقد وصف ياسين الهاشمي هذه السياسة بقوله انها سياسة
« افقار مدبر » تركز على تهديم العراق اقتصاديا واستغلال
كل مرافقه الحيوية لصالحها . وكلما اشتدت وطأة الحركة
القومية المطالبة بالاستقلال والجلء كانت بريطانيا تعمد الى
تهدة الخواطر فتبيع للعراق بعض اراضيها التي انشأت فيها
مرافق حربية كميناء البصرة وسكك الحديد وتلزمه بدفع
فوائد ديون هذه المرافق وتسديد قسط من الديون
العثمانية .

وفي زمن الحرب العالمية الثانية تحسنت اوضاع العراق
الاقتصادية نسبيا ومع ذلك فان العجز في الميزان التجاري
بقي ملموسا وازدادت نسبة العجز في الميزان التجاري بعد
الحرب مما اضطر العراق الى استنزاف ما توفر ايام الحرب
فازدادت المبالغ المستهلكة من الارصدة الاسترلينية وهبطت
كميات النقد المتداول كما هبطت الودائع العراقية في المصارف
هيوطا ملموسا . ولم تحاول الحكومة آنذاك تدارك الامر
فيقي الميزان التجاري في عجز حتى الوقت الحاضر .

٢ - أثر السياسة الاستعمارية في منع تصنيع العراق :

اتضح لنا مما تقدم ان العراق بلد زراعي بالدرجة الاولى فقد حبته الطبيعة ارضا واسعة خصبة ومياها غزيرة وتنوعا في الانتاج يجعله في مصاف الاقطار الزراعية الاولى . ولكن هذه الصفة لا تقف حائلا دون تصنيع العراق فمن مؤهلاته لاقامة صناعات ثقيلة لا تقل عن مؤهلاته لانشاء صناعات خفيفة تحويلية .

لقد دلت التحريات والدراسات والتجارب العملية التي قامت في العراق بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، كما دلت الصناعات التي اقيمت في العراق خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها على نجاح عدد كبير من الصناعات المهمة التي تسد حاجة سكان العراق كما تصلح للتبادل التجاري العالمي . فالعراق ينتج انواعا جيدة من القطن وكميات كبيرة جدا من الرز والتمور والحبوب على اختلاف انواعها والتبغ وارضه تصلح لانتاج الكتان والقنب والشوندر وقصب السكر وفول الصويا وهو يحتوي على مساحات واسعة من الغابات البكر والمراعي الصالحة لتربية ملايين الابقام من اجل اصوافها . وكل هذه مواد اساسية لقيام صناعات تحويلية خفيفة . والعراق بالاضافة الى ما تقدم من منابع النفط .

الكبرى في العالم وهو اهم انواع الوقود كما يملك الكبريت والفحم الحجري والاملاح على اختلاف انواعها والاسفلت بكثرة فائقة ومركبات الكلور والهيدروجين وكذلك الامونياك وكاربونات الكالسيوم وكبريتات الصوديوم وسيليكات الصوديوم وكاربونات البوتاسيوم واكاسيد الفلزات المختلفة، بالإضافة الى قوى المياه الهائلة « الفحم الابيض » وكلها مواد اساسية لقيام صناعة ثقيلة في العراق .

ولكن النفوذ الاستعماري وتدخل المستشارين الانكليز وبقية الخبراء والموظفين في سياسة القطر الاقتصادية حالوا دون تصنيعه ، ومنعوا ذلك بكل الوسائل والاساليب . لقد اتخذوا من الصفة الزراعية الاولى في العراق حجة لمحاربة تصنيع العراق وتهديم اقتصادياته ومنع تطوره الطبيعي يسانداهم في ذلك الحكام الخونة السابقون من جميع العهود .

ان صفة العراق الزراعية لاتناقض تصنيعه قط . ولو كان المستعمرون وأذنابهم صادقين لعملوا على تطوير الزراعة وتحويلها من زراعة بدائية حقيقية الى زراعة تكنولوجية كثيفة . في حين انهم حافظوا على تأخير الزراعة وصنعتها البدائية بكل القوى وساندوا النظام شبه الاقطاعي وعلاقاته المتأخرة جدا حتى بتنا نشاهد مناطق واسعة جدا من العراق لم تتطور

زراعتها عما كانت عليه في عهود البابليين والآشوريين قيد شعرة ، فالاساليب الفطرية التي كانت في عهد البابليين لم تتبدل الا تبديلا طفيفا فالمحراث هو المحراث البابلي والثور هو نفسه ولعل التبدل الوحيد الواضح هو ان الفلاح العراقي قد ساءت حالته فقد أصبح أفقر مما كان عليه وأردأ صحة وأقل عافية ، ولعل الجهل هو المظهر الوحيد الذي ظل يتوارثه عن عهود الظلمة دون ان يعيق انتقاله عائق .

قال مدير الاموال المستوردة العام الكولونيل بيلس في عام ١٩٥٥ لمحرري الصحف في بغداد مثلاً : « لا يمكننا انشاء بعض الصناعات في العراق لسد حاجته الحالية لان مثل هذه الصناعات ستحقق بعد الحرب لمزاخمة البضائع الاجنبية لها » ولم يكن بيلس متجنباً . فان حماية نظام المزاخمة بين البضائع الاجنبية المفرقة للاسواق الوطنية والبضائع الوطنية غير المحمية ستؤدي الى اخفاقها . ولكن ما هي مهمة الدولة ومهمته هو كمدير لدائرة تنظم هذه الامور . ان لم تكن حماية الصناعة الوطنية ؟ .

ان خلفه الكابتن غرايس الذي كان في الوقت ذاته رئيساً أو عضواً في (١٤) دائرة اقتصادية أو مؤسسة تابعة للدولة أوضح في عام ١٩٤٥ هذه السياسة اذ أخذ لا يكتفي بمنع

التصنيع وعرقلته قبل نشوئه بل أخذ على عاتقه قتل الصناعات الوطنية التي افلقت من قبضته ونشأت رؤوس أموال وطنية خاصة . ومن أوضح الامثلة على ذلك اسلوبه الخبيث في محاربة صناعة الصابون الوطني الناشئة لحماية الصابون الاجنبي (الكندي) . لقد زعم الكابتن غرايس أن مصلحة العراق تقتضي بحمايته من غزو زيت جوز الهند للعراق فأصدرت الحكومة بمشورته المراسيم التي رفعت الرسوم الجمركية على هذه الزيوت فتوقفت صناعة الصابون العراقي الذي يعتمد على هذه المادة الاولى فكانت الغلبة للصابون الاجنبي . ومشى على ذلك .

لهذه السياسة الاستعمارية البعيدة الاهداف تعطل تصنيع العراق وتأخرت الزراعة فيه وسادت الاساليب الاقطاعية وذلك لان تطور الزراعة ذاته مرتبط بأوثق الروابط بتطور الصناعة ، فالزراعة الآلية الحديثة تعتمد على المكينات الزراعية وعلى الاسمدة وعلى أساليب الري الحديثة وكلها نتاج صناعات ثقيلة لا يمكن توفيرها الا بتصنيع البلاد .

ان الروابط بين التصنيع ورفي الزراعة لم تعد خافية على أحد . وان أية دعاية للفصل بين هاتين النهضتين ما هي الا

جزء من خطط المستعمرين للمحافظة على تأخر البلاد وافتقارها .
وهذه هي عين السياسة التي سار عليها المستعمرون في العراق .

فتصنيع العراق ورقي زراعته وتطور اقتصادياته كانت
مرتبطة دائما بالخلاص من النفوذ الاستعماري من العراق .
لذلك فإن هذه الثورة المباركة التي حررت العراق من أرجاس
المستعمرين في ١٤ تموز ١٩٥٨ ستكون اول خطوة ايجابية
واسعة في تحرير اقتصاديات العراق والنهوض بزراعته
والقضاء على أساليب الاقطاع وعلاقاته وتصنيع الوطن
واستغلال خيراته واستخدامها لمصلحة الشعب .





الفريق الركن نجيب الربيعي

الثورة

١٤ تموز ١٩٥٨ ، يوم حاسم في تاريخ الامة العربية ، نقطة تحول فيه ، نصر حاسم للقومية العربية ودعامة اساسية في وثبتها التاريخية الحديثة ، ونقطة تحول لها أثرها في تاريخ العالم كله .

و ١٤ تموز أشنع هزيمة مني بها الاستعمار في الشرق الاوسط ، هزيمة كادت أن تشعل حربا ، لانها دفعت الدول الاستعمارية الى احتلال لبنان والاردن .

و ١٤ تموز ، في تاريخ الانسانية ، له خطره وأهميته لانه من اروع انتصارات الحرية والخير على العبودية والشر . و ١٤ تموز العربي يقترب ١٤ تموز الفرنسي ، يلتقيان في اليوم والشهر ، على مرحلة ١٧٠ عاما ، احفاد صانعي ١٤ تموز الفرنسي انحرفوا عن المبادئ التي اعتنقوها في الثورة الفرنسية وتنكروا لها فكانوا مستعمرين ومعتدين ، اما احفاد صانعي ١٤ تموز العربي فلن ينحرفوا لان القومية العربية لا تحمل شيئا من بذور العدوان والاستعمار ، ولان القومية العربية ليست اعتدائية او عنصرية او توسعية .



الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

هدمت الثورة اكبر قلعة للاستعمار في العالم وكانت
عربية ، وقومية ، وانسانية . عربية ، لانها من صميم شعب
العراق العربي انبعث لتتوج كفاحه القاسي المرير ضد حكم
الخونة والمستعمرين ، وقومية لايمان قاداتها والشعب الذي
آزرها كله ، بالقومية العربية ، وانسانية لانها تريد السلام ،
تعادي من يعاديها وتصادق من يصادقها ، تمد يدها للجميع
على اساس السيادة والمساواة ، وتحمل في ذاتها امكانية
الدفاع بالاسل المستमित اذا اعتدي عليها .

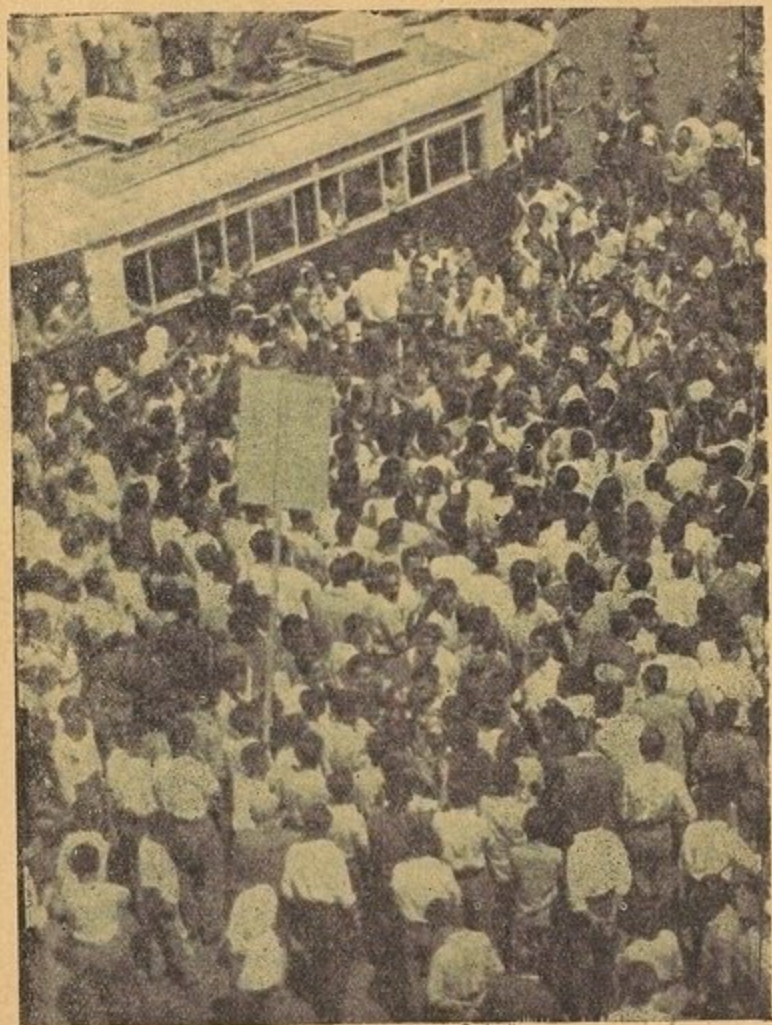
وهي قومية - انسانية، لان القومية الصحيحة والانسانية
تلتقيان وكل قومية ، لها مقوماتها التاريخية والفكرية والمادية
الثابتة ، وتستقي اهدافها من صميم مصلحة الشعب وامكانياته
وطريقه الصحيحة للاسهام في حضارة العالم وتقدمه ، كل
قومية هذا شأنها تلتقي والانسانية في خط واحد واتجاه
واحد الى الخير والعدالة والسلام .

وقد ظهرت هذه الخطوط العريضة في اتجاه ثورة
العراق ، واضحة قوية منذ أيامها الاولى . . ففي الصعيد
الدولي ، تبنت سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي ،
ومقررات مؤتمر باندونغ ، وفي النطاق العربي ، العمل على
تحقيق الوحدة العربية والتحرر العربي التامين ، وفي

الصعيد الداخلي اتجهت جهود قادتها الى اصلاح الاجتماعي والاقتصادي على اسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، وكان كل تصريح لهم ينم عن وضع الاسس الى بناء مجتمع اشتراكي سليم قوامه حقيقة حاجات الشعب في العراق وأهدافه والنهوض به الى حيث يجب أن يكون من القوة والتماسك والرفاهية ، بعد القضاء على التركة الهائلة من الفساد الذي خلفته عهود الخيانة والاستعمار •

لقد تحقق امل العرب بعودة العراق الى الصف العربي المتحرر ، وستحقق أملهم بمضي ثورة العراق المظفرة في طريق الاصلاح الجذري في الداخل والعمل الى الوحدة العربية التامة والتحرر العربي التام ، تحت لواء القومية العربية في وثبتها التاريخية هذه •





في دمشق : جماهير الشعب تزحف لمشاهدة رسل ثورة العراق

8774



